الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بالوادي

معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية **قسم التاريخ**

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ

بعنوان:

الزراعة في الجزائر خلال فترة مابين الحربين العالميتين (1919- 1939)

إعداد الطالبتين:

***الذيب مريم**
***الذيب سناء**

إشراف الأستاذ:

أ/ محمد حركات

الموسم الجامعي: 2011/2010

شكر وامتنان

قل تعالى : (وإذا تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد) .

الآية07 من سورة إبراهيم .

نشكر الله العلي القدير ونحمده على أن وفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع راجين من المولى عز وجل أن يكون مشعل نور ويضيء درب الطلبة والباحثين، ولا يسعنا في هذا المقام إلا إن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان مع فائق الاحترام للأستاذ الفاضل الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته *حركات محمد* عرفانا له بحسن رعايته لهذا البحث وتحمله لأعبائه معنا كما لانسي أن نتقدم بشكر وامتنان كبيرين الى الأستاذ الفاضل جمال بلفردي واخص بالذكر التفضل بالامتنان الى الأستاذة لندة حرمر هواري مختار التي لم تبخل علينا بما أجادت به قريحتها ننمنى لها التوفيق لنيل شهادة الدكتوراه، كما لا يمكننا أن ننسي الأستاذ الكريم زقب عثمان الذي مد لنا يد العون والمساعدة نتقدم له بشكر خاص مكلل بعبارات الاحترام والتقدير .

كما نشكر كل أساتذة المركز الجامعي، وخاصة أساتذة قسم التاريخ الى كل من ساعدنا في انجاز هذا البحث كل شخص باسمه ومكانته.

* مريم – سناء*

إهداء

كم رائعا أن تتعب من اجل طلب العلم، والأروع أن تهدي جهادها العمل الى من تحب .

الى من استشقت عطرها ،الى من حملتني فجئت حاملة سحرها ، إلي من ربتي صغيرة وما زالت

ترعاني كبيرة ، إلي زينة الدنيا ونهجتها ،الى أمي ،اهدي ثمرة جهدي

-أطال الله عمرها وجعلها حورية في الدنيا والآخرة - .

الى من كان سندا وعونا لي ،الى من أوصلني بر الأمان ،الى من ضحي الاجلي بالنفس والنفيس

والغالي والرخيص ، إلي من علمني القيم والأخلاق ، أبي الفاضل –أطال الله عمره - .

الى من تقاسمت معهم أطوار الحياة بحلوها ومرها إخوتي:

بخلاء ،محمد علي ،نورة ،عبد الحكيم ،سفيان .

إلي ابنتي خالتي : مريم ،وهيبة .

إلي صديقتي الغالية جهيدة .

الى كل أصدقاء الدراسة الذين رافقوني في دربي

.الى من أحبهم قلبي ونساهم قلمي .

سنـــــاء

إهـــــــــداء.

اهدي بذرة هذا العمل :

الى الشمس التي تحتمل ظلام الليل، الى كرنفال المحبة وبهجة الفؤاد، الى من حرستني بعينها

في كل خطوة أخطوها الغالية أمي.

الى أسمى رموز التضحية والعطاء، الى من وفق الى جانبي دائما في السراء والضراء أبي أغلى

ما في الوجود أبي الغالي.

الى أروع الأخوة : كريم، إبراهيم الخليل، محمد ياسين.

الى القلب الحنون زوجي ورفيق دربي عثمان.

الى اعز ما املك، الى قرة عيني ونور حياتي ابني وحبيبي لازهاري.

الى بنات خالتي: جلاء، سناء وهيبة. عواطف، نورة.

الى حبيباتي : شفيقة، سلاف، سارة، ثريا، كريمة، سليمة، ليندا، زهرة، أمال.

الى كل رفقائي في الدراسة .

مريـــم

قـــائمة المختصرات:

***دب:** دون بلد.

***دس:** دون سنة.

***دط:** دون طبعة.

***مخ:** مخطوط.

***ج:** جزء.

***م:** مجلد.

***ص:** صفحة.

***تح:** تحقيق.

***ت:** ترجمة.

المقدمة:

على ضفاف البحر الأبيض المتوسط الذي نشأت حوله سائر مدينات العالم،وعلى هامة القارة الإفريقية ، توسط قطر الجزائر المغرب العربي بين أخويه الشقيقين، حيث يتربع علي مساحة شاسعة تزخر بمختلف الثروات والخيرات ،مما جذبت نظر العديد من الدول الاستعمارية التي تهافتت عليها رغبة منها في استغلال خيراتها،وعلي رأس هرم المتنافسين نجد فرنسا التي استطاعت احتلال الجزائر سنة 1830 بغية جعلها مصدرا لمواردها وسوقا لبضائعها ومنتجاتها ،ومنذ أن وطأ المستعمر ارض الجزائر لجأ الى سياسات وإجراءات تعسفية للوصول الى أهدافه الرامية الى القضاء على الكيان الجزائري.

ويتمحور **موضوع** دراستنا حول الزراعة في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي في الفترة الممتدة مابين (1919–1939) ومن **الدوافع** التي دفعتني لدراسة هذا الموضوع هو محاولة تطوير الدراسات التاريخية الاقتصادية والاجتماعية لكون الأبحاث الاكادمية في كثير من الأحيان كانت تركز على الجوانب السياسية وغالبا ما تهمل الجانب الاقتصادي و الاجتماعي في دراستها لذا حاولنا تقديم دراسة لسد جزء ولو قليلا من الفراغ في هذا الجانب.

وقد تناولنا الموضوع وفق **الإشكالية** التالية:

كيف كانت أوضاع الزراعة الجزائرية خلال فترة مابين الحربين العالميتين؟.

والتي انجرت عنها عدة تساؤلات هي:

فيما تتمثل السياسة الزراعية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي في الجزائر ؟ وكيف أثرت في أنماط الزراعة المحلية للأهالي ؟ والى أي حدّ شكّل التنظيم الزراعي الاستعماري عاملا ساهم في تدهور أوضاع القطاع الزراعي المحلي؟ وبالاظافة الى مخاطر التوجه الزراعي عامة للإدارة الاستعمارية والمعمرين في تدهور أوضاع الجزائريين بشكل عام .

ومن العوامل التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

*وجود إرادة لدينا لدراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من تاريخ الجزائر لكونها برأينا أكثر تأثيرا في صنع الأحداث مقارنة بالجوانب الأخرى.
*الاهتمام أكثر بدراسة التاريخ الوطني .
*محدودية الدراسات الأكاديمية في هذا الجانب .
*الرغبة في توفير دراسة علمية اكادمية التي تتناول هذا الزراعة في الجزائر .
*دعم المكتبة التاريخية الجزائرية ببحث يدرس فترة من مراحل الاحتلال الفرنسي.

أما الأهداف التي سعى البحث الى تحقيقها:
*إبراز الأهداف السياسية الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر .
*توضيح أوضاع المنظومة الزراعية في الجزائر.
*كشف انعكاسات هذه السياسات على زراعة الأهالي و المجتمع الجزائري .

وتتمثل **حدود البحث** في الفترة (1919–1939) بحكم أن الجزائر شهدت تحولات اقتصادية كبيرة في هذه الفترة خاصة في جانب الزراعة، إضافة الى مضاعفات الحرب العالمية الأولى التي أدت الى عامل هجرة السكان لتحسين مداخيلهم ووضعهم الاقتصادي ناهيك عن تأثير مضاعفات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والحرب العالمية الثانية التي أضرت بقوة في اقتصاد الجزائر.

ولقد اعتمدنا على **المنهج** التاريخي الوصفي التحليلي وذلك من خلال ابراز المعطيات الاقتصادية ومن ثما محاولة استقرائها وتحليلها من خلال الإحصائيات المتوفرة باستخدام الرسومات البيانية والأعمدة والجداول.

أما عن مصادر ومراجع البحث فيمكن القول أنها متوفرة الى حد ما بحيث اعتمدنا على بعض **المصادر** أهمها احمد توفيق المدني **جغرافية القطر الجزائري**،أيضا حليمي عبد القادر **الجغرافية الطبيعية**. كما اعتمدنا على بعض **المراجع** نذكر منها محمد بلقاسم حسن بهلول **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر**،إضافة الى عبد الرحمان رزاقي **تجارة الجزائر**

الخارجية (صادرات الجزائر بين الحربين)،كذلك عميراوي احميده **أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**.

وقد اعترضتنا **صعوبات** في انجاز هذا البحث الاقتصادي عن واقع الزراعة في الجزائر مابين الحربين أبرزها:

*وجود صعوبة في ضبط خطة شاملة مناسبة للموضوع كون الموضوع اقتصادي

*ندرة الكتابات في الجانب الزراعي في الجزائر مابين الحربين ،وهذا ما فرض علينا تكرار بعض المصادر،والمراجع في بعض الأحيان، كونها قريبة من تلك الفترة وكذا أعطتنا صورة واضحة عن واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر.

*ولكون الموضوع اقتصادي وجب فيه ضرورة إدراج إحصائيات لإنتاج الزراعي ،ونظرا لندرتها في تلك الفترة وجب علينا الرجوع زمنيا الى الوراء.

ويتضمن محتوى البحث الذي اعتمدنا على تبني مدخل وأربعة فصول:

ويتضمن المدخل واقع الزراعة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي وخلال القرن 19 م، بحيث تعرضنا فيه الى التنمية الزراعية والاستغلال العقلاني للأرض،كما تطرقنا الى وسائل الإنتاج وتأثيرها على الإنتاج. كما ذكرنا عجز النظام التركي على حماية الفلاح من النهب والاستغلال .

أما **الفصل الأول** فكان بعنوان الإمكانيات الزراعية في الجزائر. وشمل ثلاثة مباحث الإمكانيات الطبيعية ثم البشرية ثم المادية.

أما **الفصل الثاني** فبعنوان النظام الزراعي في الجزائر وطرق الاستغلال ضم ثلاثة مباحث،النظام الزراعي ،طرق الاستغلال ،والوسائل المستخدمة.

أما **الفصل الثالث** فبعنوان الإنتاج الزراعي وتوزيعه وشمل مبحثين ، الإنتاج الزراعي وتوزيعه ،تطور الإنتاج الزراعي .

أما **الفصل الخامس** فبعنوان تأثير السياسة الزراعية الاستعمارية على الزراعة الجزائرية وعلى المجتمع الجزائري وشمل مبحثين ،تأثيرها على زراعة الأهالي ،وانعكاساتها علي المجتمع الجزائري.

أما **الخاتمة** فشملت على استنتاجات تمثلت في :

- إن السياسة الفرنسية اتجاه تحسين الزراعة في الجزائر ما هي إلا خداع.
- الإنتاج الزراعي الجزائري مكمل للاقتصاد الفرنسي.
- التحريف في القوانين التي من خلالها سهلت فرنسا امتلاك الأراضي.

لقد اجتهدنا من خلال هذا البحث المتواضع أن نقدم دراسة اكادمية اعتمادا على المعطيات الاقتصادية للجزائر ،فنرجو أن نكون قد وفقنا في طرح هذا البحث رغم ما يمكن أن يتضمنه من نقص أو تقصير كأي عمل أكاديمي فبدون هذه النقائص لن نجد دافعا نحو تطوير البحث العلمي الحقيقي.

المدخـل:

واقـع الـزراعـة الـجزائـريـة قـبـل الاحـتـلال .

المدخل:

تكاد الفلاحة تكون المورد الطبيعي لسكان القطر الجزائري على الإطلاق[1]، ولقد كانت الزراعة في الجزائر تمتد عبر أراضي الساحل والهضاب، وسفوح الجبال وحتى في الواحات المنتشرة في المناطق الصحراوية. كما كانت الزراعة وتربية المواشي النشاط الغالب على السكان، وضمن هذا الواقع فالجزائر بلد ذو سمات زراعية[2].

أولا / استعراض أوضاع الزراعة الجزائرية.

لقد تميزت الزراعة في هذه الفترة ببدائية التقنيات الزراعية والأدوات المستخدمة ، كما أن السلطة لم تعمل على تطويرها ولم يكن للفلاح في غالب الأحيان[3] يستخدم إلا أدوات عتيقة وبسيطة مثل المحراث الخشبي بسكّة واحدة ، بمنجل وفرشاة لجمع بقايا المحصول الزراعي، ممّا أثّر في مرودية الأرض وكمية الإنتاج. كما أن المشكلة الزراعية في الايالة لم تجد العناية والاهتمام من جانب الحكومة ولم تبذل مجهودات تذكر للرفع من المستوى المادي والمعنوي للفلاح بل ترك للضرائب التي كانت تثقل كاهله والتي كان يتحملها عن مضض[4]، ولم تهتم بمزارع الشعير والحنطة وأشجار التين والبرتقال والزيتون[5]. ولقد تميزت الزراعة في ايالة الجزائر بحرصها على توفير وسائل إشباع حاجيات المستهلكين الجزائريين من المواد الغذائية لذلك يمكن القول أن مستوى تطور القوى المنتجة كان متجانسا الى حدّ بعيد[6]. فالسكان يعتمدون في عيشهم على الرعي الموسمي والزراعة المروية في بطون الأودية[7].

---

[1] –احمد توفيق المدني،**جغرافية القطر الجزائري لناشئة الإسلامية**،ط1،دار الشريف،تونس،1948،ص51.

[2]– عبد العزيز وطبان ، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830–1985**، ديوان المطبوعات الجامعية،دط، الجزائر،1992 ،ص13.

[3]–شارل أندي جوليان ، **تاريخ الجزائر المعاصر"الغزو وبدايات الاستعمار 1871/1827** "، م1، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2008،ص17.

[4]– الغالي غربي وآخرون،**العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد**،دار هومة،ب ط،الجزائر،2007، ص32.

[5] –بسام العسيلي،**المقاومة الجزائرية لاستعمار الفرنسي(1830–1838)**،دار النفائس،ط1،بيروت،1980،ص73.

[6] –عبد العزيز وطبان، المرجع السابق ،ص14.

[7]– نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعدلي ،**الجزائر في التاريخ**،د ط،ج 4 ،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984 ،ص55.

لقد كانت العائلة في الريف الجزائري تعمل على إرضاء الاكتفاء الذاتي قبل كل شيء مع أن الإمكانيات الزراعية متباينة حسب الموقع الجغرافي (أراضي ساحلية، هضاب، جبال، صحاري). وكذا من حيث الإمكانيات المالية، إلا أنه لابد من فائض زراعي يعرض للتسويق[1]، كما كان الري العقلاني المدروس نادرا جدا ، حيث كان الفلاحون يلجئون في أغلب الأوقات الى شق سواقي تحوّل مجرى الماء وكانوا لا يعتنون بها ، لذلك كثيرا ماكانت تتحوّل تارة الى مجاري سيول حقيقية محفورة وتارة أخرى الى برك على اثر انسدادها بالطمي[2]. أمّا إذا انتقلنا الى ميدان التقنيات المستخدمة في تجفيف الأراضي وإفراغ المياه الراكدة من المستنقعات فقد أهملت نهائيا ، في حين أن مواد التسميد والمخصبات فكانت مجهولة عند الفلاح الجزائري ، غير أن طريقة إراحة الأرض كانت من مميزات الفلاحة في العهد التركي، والتي كانت تختلف من منطقة الى أخرى[3]. فمثلا في زراعة الحبوب يسلك الفلاحون النظام البوري أو الدوري ففي الحالة الأخيرة تزرع الأرض قمحا وفي السنة الموالية شعيرا وفي السنة الثالثة شيلما أو غير ذلك ثم تزرع قمحا مرّة أخرى. أما في النظام البوري فتستغلّ الأرض سنة أو سنتين متتاليتين وفي السنة الثالثة تترك بورا[4].

ففي المناطق التليّة لا تفلح الأرض إلا بعد مرور خمس سنوات والنتيجة أن الفلاح الجزائري كان يفلح أرضه بأقل جهد ممكن وبدرجة قليلة جدا من المعرفة[5]، تلك الأساليب تجعل مردود الزراعة والري محدودا الى أقصى مستوى ولم تكن مردوديّة الهكتار الواحد تتجاوز خمسة أو ستة قناطير في الأراضي ذات الخصوبة المتوسطة[6]، وعادة ما يكون المردود مرهونا بالطوارئ المناخية، وهكذا ففي ما معدله 6 سنوات، كان لا يأتي المحصول الجيّد إلا مرة من ضمن محصولين متوسطين ، محصول أو محصولين متوسطين ومحصول أو محصولين رديئين تقريبا ، باستثناء منطقة التل. فأما في فترة وفرة المحصول فان الفلاح

---

[1]–محمد بلقاسم حسن بهلول، **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادىء اعادة التنظيم الاقتصادي الوطني بعد الاستقلال** ،المؤسسة الوطنية لطباعة ،الجزائر،1984 ، ص11.

[2]– شارل أندري جوليان ، المرجع السابق ، ص18.

[3]– الغالي غربي وآخرون ، المرجع السابق ، ص33.

[4]– محمد بلقاسم حسن بهلول ، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر(تحديده ونظام دمجه في الزراعية)** ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،ط 2،الجزائر،1985 ص23.

[5]– الغالي غربي وآخرون ، المرجع السابق ، ص33

[6]–شارل روبير أجرون،**تاريخ الجزائر المعاصرة(1880–1854)**،**ت**:عياش سليمان وآخرون،دار الأمة،ط1 ،الجزائر ،2008،م 2 ،ص671.

كان يخزن الفائض في مطامير يقوم بتهيئتها في مكان مرتفع وجاف ويعمل على إخفائها على الأنظار[1].

لم تتاح الفرصة للفلاح الجزائري البسيط للعمل على تطوير أدوات الإنتاج لهذا كان مستواه الحياتي متدنيا فاكتفى بما كان ينتج، وهذا ما يفسّر بقاء الحياة في الجزائر على النمط الاقتصادي والاجتماعي ذاته عدة قرون دون حدوث تغيرات تمكّن الجزائريين من تحقيق تطور[2]. فلقد كان الفلاح الجزائري يسمد الأرض بحرق النباتات، وعند الجني يحصد المحصول بالمناجل ويضرب عمودا في الأرض ويضع حوله سنابل القمح أو الشعير، ثم يمرر عليها البغال أو الحمير تدوسها لفصل الحب عنها، وبعدئذ تصفى البذور بالمذراة وتحفظ خارج الدوار في مطامير تشبه الأقباء[3]،

لقد كانت الفلاحة في الجزائر تستكمل بتربية الماشية ، وتتمثل أساسا في تربية الأغنام التي بلغ قطيعها 7 الى 8 ملايين رأس في العهد العثماني، وكان يؤمن أجود اللحوم وتتمثل في الماعز والنعاج ونادرا الأبقار والنوق ، حيث تؤمن الحليب الطازج ، وكانت أصواف الأغنام تستعمل في حياكة الألبسة أما شعر الماعز والإبل فكانت تصنع منها الخيام ، في حين كانت تربية الخيول تعاني التقهقر إبان دخول المستعمر حيث كانت أجود فحول الخيول تأتي من الجنوب الوهراني وأما خيرة الأفراس فكانت تأتي من الجنوب القسنطيني[4].

إن عدم وجود الإسطبلات والحظائر وكذا بدائية الوسائل زيادة عن الجفاف وانعدام الأمن كانت كلها تعمل على إلحاق الضرر البليغ بالمحاصيل والأنعام[5].

كل هذا كان نتيجة لسلبيات النظام الاقتصادي التركي الذي عجز عن حماية الفلاحين من الاستغلال والنهب وكذا عدم تطوير الوسائل مما أدى بهجرة الفلاحين الى المدن وترك الأراضي ، فلم يعد للفلاح رغبة في فلاحة الأرض بل اتجه لممارسة حرف مختلفة ، وبهذا العجز عن حفظ الاستقرار الضروري للفلاح أهملوا العوامل اللازمة للرخاء الزراعي[6] .

---

[1]– شارل أندري جوليان ، المرجع السابق ، ص18..

[2]- عميراوي حميدة وآخرون ، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1954/1830** ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954 ، دط ، الجزائر ، 2007 ، ص40.

[3] –فندلين شلوصر ،**قسنطينة أيام احمد باي**،الشركة الوطنية لنشر والتوزيع،ت أبو العيد دودو ،الجزائر ،1977،ص90.

[4]– شارل أندري جوليان ، المرجع السابق ، ص18.

[5]– المرجع نفسه ، ص19.

[6]– الغالي غربي وآخرون ، المرجع السابق ، ص33.

ثانيا/ الاستثمارات الزراعية في الجزائر.

كانت مساحات الأراضي فالجزائر خاضعة لعلاقات ملكية مختلفة يمكن أن نميز فيها أربعة أنواع هي:

أ /أرض المخزن:

هذا النوع من الملكية يسمي في الشرق الجزائري بأرض العزل لعزلها عن ارض السلطان[1]. وهي ارضي يسلمها والداي أو الباي لكل مستوطن جندي في المخزن وهو معفى من الضرائب بشرط أن يبقي فيها مطيعا لحكامه،و إذا اخل احد بالتزاماته تنزع منه الأرض مباشرة[2]. يقوم الشخص الذي منحت له الأرض بدورين مهمين هما فلاحة وفرض الأمن في الأرض.[3]

ب / أرض البايلك:

تعد من أجود الأراضي لأنها مشكلة من البساتين والمروج و الأراضي الخصبة ، إن جزءا كبيرا من هذه الأراضي يفلح لصالح الباي والباقي يستعمل للرعي الخاص بخيول الباي ،إن استغلال هذه الأراضي يتم بطريقتين هما التويزة والخماسة ،والخماسين هم الذين يتلقون من الدولة المحاريث وحيوانات الحمولة والبذر وينالون من الإنتاج 5/1 كأجر لهم [4].

ج /ارض الصحراء:

أراضي الصحراء كما يدل عليها اسمها هي أراضي التي تقع في المناطق الصحراوية، نظرا لطبيعتها فالرمال وندرة المياه فهي تخضع لنظام سقي حسب طبيعة ملكية الأرض ،فأراضي الواحات تسقي بشكل منتظم من الوديان وتسمي الأرض الحية وتخضع لنظام

---

[1] –عبد العزيز وطبان ،المرجع نفسه،ص15.

[2] – الطاهر ملاخسو ،**نظام التوثيق في ضل التشريعات العقارية بالجزائر 1830–1962 ،العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي(1830–1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر ،2007،ص 25 .

[3] –عميراوي احميده ،**من الملتقيات التاريخية الجزائرية** ،دار البعث،الجزائر ،2001،ص 51.

[4] –عبد العزيز وطبان ،المرجع نفسه ،ص 14.

أراضي الملك، أما أراضي التي تسقي وفق نظام سقي خاص تسمي الأراضي الجلف وتخضع لنظام ملكية القبيلة أو العرش.[1]

د /أرض العرش:

وهي الأرض التي يستغلها كامل أفراد القبيلة كل حسب طاقته ولكن الأسبقية تعطي للمعوزين حتى يتغلبوا على الفقر[2] ،إن ارض العرش لا تستخدم في الغالب إلا في الرعي أو تستخدم عند الحاجة للبناءات الجماعية للقبيلة مثل مسجد ، وقد تتم حرثها وزراعتها بطريقة جماعية ويتم توزيع المنتوج بالتساوي بين أرباب العائلات ،كما وقد يتفق أفراد القبيلة علي اقتطاع جزء من هذه الأراضي كمساعدة جماعية لشخص فقير[3]، الظاهر أن الجزء الكبير من هذه الأراضي يوجد في المناطق التلية.

هـ/أراضي الملك:

هذه الراضي مرتبطة بالملكية العقارية للأفراد وهو النظام الذي كان سائدا في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي[4]، عادة تتواجد في السهول الساحلية والواحات والجبال[5] وهي عبارة عن ملكية خاصة تتعاقب الأجيال على استثمارها [6]،هذا النوع من الملكية لم يخضع اغلبه للسلطة العثمانية[7].

اختلفت آراء الكتاب الاستعماريون حول التمييز بين النوعين الأخيرين من الأراضي العرش والملك ،فالأول ملكية جماعية والثاني ملكية خاصة ،وهذا ما جعلهم يرون في الأول إحدى عيوب العرب والثاني احدي خصال البربر.هذا لأنهم يرون الأمر من زاوية استعمارية،وورمس بعد الدراسة المعمقة التي أجراها حول الأراضي توصل الى أن هذه

---

[1] –الطاهر ملاخسو ،المرجع السابق،ص ص 26 ،93.

[2] –محمد العربي الزبيري ،**مدخل الى تاريخ المغرب العربي الحديث**،المؤسسة الجزائرية لطباعة،ط2 ،الجزائر،1985 ،ص 107.

[3] – محمد بلقا سم حسن بهلول،**الغزو الرأسمالي**،ص 12.

[4]- بوعزه بوضرساية وآخرون،**الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**،منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 ،الجزائر،2007،ص 199.

[5] –تشارل عيسوي،**التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا** ،تر:سعد رحمي ،دار الحداثة ،لبنان ،ط1 ،1985، ص 258.

[6] – عبد العزيز وطبان ،المرجع السابق ،ص 15.

[7] –عميراوي أحميدة ، **من الملتقيات التاريخية الجزائرية** ،المرجع السابق،ص 44.

ليست سوي ممتلكات بين أيدي القبائل صاحبها الباي ،بما أن هذا الأخير استبدل من طرف السلطة الاستعمارية إذا هذه الأراضي تعود لها.[1]

[1] –جبالي محل العين ،**طبيعة أراضي الملك والعرش الجزائر ماقبل الاستعمار** ،مجلة التاريخ ،المكتب الوطني للدراسات التاريخية ،الجزائر ،1986 ،ص ص 75–76.

الفصل الأول: الإمكانيات الزراعية في الجزائر.

المبحث الأول : الإمكانيات الطبيعية.

المبحث الثاني:الإمكانيات البشرية:

الفصل الأول: الإمكانيات الزراعية في الجزائر.

المبحث الأول : الإمكانيات الطبيعية.

تتمتع الجزائر بإمكانيات اقتصادية ضخمة،فقد كانت أرضها خصبة تدر أنواع مختلفة من الحبوب والغلال ،ويوجد فيها كما لاحظ الرحالة والزائرون[1] ،العديد من المراسي على السواحل الجزائرية ،كما تحتوي أراضي الجزائر على مناجم غنية بالحديد والرصاص والملح،

[1]-أبو القاسم سعد الله ،**محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال** ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،ط3،الجزائر ،1982،ص 149.

والبارود بكمية هائلة،وتوجد في شواطئها ملاحات غنية ،والغابات الوافرة[1]. فقد استطاعت تقارير الجواسيس والقناصل من إعطاء وصف دقيق عن طبيعة الأراضي الجزائرية ومناخ الجزائر المتنوع ،ومما جاء في بعضها: "أنها أراضي خصبة ومياهها عذبة وغزيرة ومناخها لطيف جدا"[2]. وتوجد بها مراعي شاسعة وسهول فسيحة ،كما أنها تنتج كميات هائلة من القمح والشعير والصوف والجلود والشموع. وتعتبر سهول متيحة من أوسع السهول في الجزائر[3]، وبسبب طبيعة الأراضي السهلية وتوفر المياه كانت زراعة القمح تمثل بالدرجة الأولى مكانة هامة ،حتى أصبح من الممكن أنها ضمن التخصص الدولي وان كان بشكل عفوي وغير مخطط[4]. كانت المساحة الزراعية المستغلة للإنتاج النباتي أو الرعي واسعة ترتفع إلي حوالي 12.5مليون هكتار وهذا حسب بعض التقديرات الإحصائية من مذكرة كارل ماركس عن الجزائر ولم تكن هذه المساحات الزراعية الواسعة مستغلة كلها في الزراعات النباتية ،كثيرا منها كانت مستغلة في نشاط تربية الحيوانات[5].

أولا / إمكانات المساحات السهلية في الجزائر وتوزيعها:

يمكن تقسيم الجزائر الى خمسة مناطق طبيعية تختلف عن بعضها البعض اختلافا كبيرا هي ؛ الساحل، التل ، النجود ، الأطلس الصحراوي ، الصحراء وسنتناول بالدراسة هنا أبرز المساحات السهلية التي يحتويها وتوزيعها الجغرافي.

1/ الساحل:

يشرف الساحل الجزائري على البحر[6]، وهو المنطقة الفاصلة بين اليابس والماء ، أو ما يسمى بسيف البحر ، ويمتد الساحل الجزائري على شكل خط منعرج يبلغ طوله من غرب الغزوات حتى شرق القالة 1200 كلم تقريبا ، وهي عبارة عن شواطئ صخرية صلبة تمتد

---

[1] –عمار هلال ،**أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830–191963)**،ديوان المطبوعات الجامعية،دط،الجزائر،1995،ص48.

[2] –بوعزه بوضرساية وآخرون،المرجع السابق،ص 197.

[3] –محمد العربي الزبيري ،المرجع السابق،ص 160.

[4]–عبد العزيز وطبان ،المرجع السابق،ص 14.

[5] – محمد بلقاسم حسن بهلول ،**الغزو الرأسمالي** ،المرجع نفسه،ص 11.

[6]– جمال الدين ركيبي ، الجغرافيا الطبيعية ، دار الهدى، د ط ، الجزائر ، دس ، ص275.

على طول الساحل متمشية مع الاتجاه العام لسلسلة الأطلس التلي من الغرب الى الشرق بصفة عامة[1]، وإذا ما أردنا وصفه بدقة علينا أن نقسم الساحل الى ثلاثة أجزاء هي:

أ) الساحل الشرقي.

ويمتد من الحدود التونسية عند رأس روكي الى مدينة بجاية وهو ساحل قليل الصخور كثير السهول فيه تعاريج كثيرة وخلجان واسعة وعميقة كخليج عنابه ،وخليج سكيكدة وخليج بجاية، وبهذا القسم نجد المراسي وهي القالة وجيجل، وسكيكدة ونجد كذلك الرؤوس الممتدة في البحر مثل رأس العسّة ورأس الحديد، ونحو تطل مرتفعات الأوراس التي تكتنفها الغابات الكثيفة على منطقة صحراوية جرداء[2].

ب) الساحل الأوسط.

ويمتد من مدينة بجاية الى مدينة دلس وليس به تعاريج أو خلجان ولم تستقر به مدينة **من** المدن الكبرى أو مرسى ذو شأن[3].

ج) الساحل الغربي.

يبدأ من مدينة دلس ويمتد حتى الحد المغربي ، وفي هذا الساحل بعض الخلجان الواسعة التي تأوي أكبر المدن والمراسي الجزائرية كخليج الجزائر وخليج أرزيو ووهران أما المراسي فنجد مرسى مدينة الجزائر والثاني مرسى مدينة مستغانم ثم يقابلهما مدينة أرزيو ومرساها ثم مرسى مدينة وهران ثم المرسى الحربي العظيم المرسى الكبير ، أما الرؤوس فليست كثيرة في هذا الساحل[4].

---

[1]– حليمي عبد القادر ، **جغرافية الجزائر (الطبيعية والبشرية واقتصادية)،مطبعة الإنشاء،ط 2،دمشق**، 1968، ص 35.

[2]–جمال الدين الدينصوري وآخرون،**جغرافية العالم(دراسة إقليمية)إقليم إفريقيا واستراليا**،د ط،ج2 ،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،1971 ،ص 101.

[3] –أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص ص 8 ،9 .

[4]- أحمد توفيق المدني ، نفسه ، ص ص 9–11.

2/ إقليم التّل.

ويبدأ من الحدود المغربية ثم ينتهي عند الحدود التونسية ، حيث ينقسم الى سهول وسلاسل جبلية ممتدة من الغرب الى الشرق موازية للساحل ومن أشهر السهول الساحلية:

أ) سهل وهران.

ويمتد الى الجنوب من مدينة وهران باديا من عين تيموشنت غربا الى منعطف نهر الشلف وملیانة شرقا وهو سهل طويل تجري به أودية عديدة .

ب) سهل متيجة.

ويعتبر امتدادا طبيعيا لسهل وهران ، لا يفصل بين السهلين الا منطقة جبلية ضيقة بالقرب من ملیانة وهو سهل ضيق لا يزيد عرضه عن 30 كلم وطوله فيزيد عن 100 كلم .

ج) سهل عنابة.

ما قلناه عن سهل وهران ومتيجة يمكن أن يقال عن سهل عنابة ، وبالاظافة لانتشار البحيرات به ويجري به وادي سيبوس.

هذه هي أهم السهول الساحلية المنخفضة المشهورة بالغلال والخضر والبساتين والكروم[1] أما السهول الداخلية المرتفعة فهي للحبوب وأهمها:

- سهل تلمسان؛ ويمتد مابين وادي التافنة وفروعه وارتفاعها يتراوح ما بين 500 و 600 متر.
- سهل بلعباس ؛ وارتفاعه 600 متر.

ثانيا / المساحة الزراعية والتربة.

تعد التربة النتاج الخير لعوامل طبيعية من مناخ ونباتات وعوامل حيوية فقد عملت متعاونة في أزمنة مختلفة لتغيير طبيعة المواد الصخرية الأصلية وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم التربة في الجزائر الى نطاقات مختلفة هي:

1/ نطاق التربة الصحراوية.

---

[1]- حليمي عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ص 38-39.

وتكون في المناطق الجافة من الصحراء ، ومن أهم خصائصها تراكم قشور كربونات الكالسيوم بالقرب من سطحها ، وهذا النطاق من التربة يحتل أكبر مساحة في الجزائر إذ يغطي اغلب الإقليم الصحراوي[1].

ومن خصائص التربة الصحراوية أنها فقيرة من المواد العضوية ولا تساعد على الزراعة إلا بعد غسلها وإدخال المواد العضوية في تركيبها.

2/ نطاق التربة النجدية.

وتظهر في المناطق الأقل جفافا من الصحراء ، وتتميز هذه التربة بعملية النفاذية التي تساعد على غسل الطبقة السطحية من الملاح وترسبها على مقربة من الأعماق حيث يمكن للنبات أن يمد إليها عروقه ويمتصها[2] ، من شأنها أن تحتفظ على الدوام بتشعب نباتي أو شجري وأن تقدم مجالا للزراعة[3].

3/ نطاق التربة التليّة.

وهنا نجد أنواعا عديدة من الترب نذكر منها:

أ) التربة الفيضية:

وهي المنتشرة في السهول وعلى طول الأودية وهي تربة ثقيلة وغنية بالمواد العضوية والمعدنية ، ويغطي هذا النوع من التربة سهول متيجة وعنابة ووهران .

ب)التربة الجبلية أو الخفيفة:

وهي تربة غير ناضجة وفقيرة وتتكون من صخور حصوية أو رملية مختلطة بالجلاميد في بعض الأحيان وتسمى عند السكان بالتربة الخشنة أو تربة الحمري إذا كانت من المارن وارتفعت بها النسبة الرملية وغلب عليها اللون الأحمر[4].

ثالثا/ المنـاخ.

---

[1]– حليمي عبد القادر ، المصدر السابق ، ص52.

[2] –حليمي عبد القادر ، نفسه ، ص52.

[3] –ايف لاكوست وآخرون ، **الجزائ بين الماضي والحاضر(اطار نشاة الجزائر المعاصرة ومراحلها)**،ت:رابح اسطنبولي واخرون،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر،1984 ، ص36.

[4] حليمي عبد القادر ، المصدر السابق ، ص53.

نتيجة للامتداد الواسع للجزائر، فإن المناخ يتميز بالتباين واختلاف عناصره من رياح وأمطار وحرارة اختلافا كبيرا بين الشمال والجنوب ، أو من الشرق إلى الغرب، حيث يمكن تقسيم المناخ في الجزائر الى ثلاثة أقاليم مناخية متباينة وهي ؛ مناخ البحر المتوسط، ومناخ الاستبس، والمناخ الصحراوي.

1/ مناخ البحر المتوسط:

إن الساحل الجزائري كثير الاعتدال وطقسه مثل ما هو موجود في بلاد البحر المتوسط بصفة عامة ، فيكون خفيف الصيف لطيف الشتاء[1] .

ويسود هذا المناخ المنطقة الشمالية فوق سلسلة الأطلس التلي ويتميز هذا الأخير بفصلين أحدهما مطير دافئ طويل وهو فصل الشتاء ، والثاني فصل جاف حار قصير وهو فصل الصيف ، والجو فيه يكون صافيا طوال السنة ، أما اعتدال الطقس فقد جعل من هذه المنطقة روضة غنّاء ذات غابات مخضرة [2] ، أما معدلات الأمطار به ففي حدود 600 وقد تصل الى 1000 مم في المناطق الجبلية ويتناقص معدل الأمطار في سواحله الغربية لتأثير جبال الريف المغربية.

2/ مناخ الاستبس:

وتتراوح أمطاره بين 350 مم و 200 مم ، ويشمل أراضي النجود والأطلس الصحراوي، وهنا نلاحظ المناخ القاري بوضوح بما فيه من فوارق حرارية يومية
وشهرية متطرّفة ، أما أمطاره فقليلة وبه رطوبة نسبية منخفضة ، ويعتبر مناخ الاستبس مناخا انتقاليا بين مناخ الصحراء في الجنوب ومناخ البحر البيض في الشمال[3].

3/ المناخ الصحراوي:

ويختلف اختلافا كبيرا بين الليل والنهار، وهو طقس حار ، حيث تبلغ حرارته في النهار أثناء الصيف 50 درجة مئوية ، أما في الليل فتنخفض الى 6 درجة مئوية تحت الصفر في

---

[1]– أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص26.

[2] –حليمي عبد القادر ، المصدر السابق ، ص79.

[3]– المرجع نفسه ، ص80.

ليالي الشتاء، أما الأمطار في إقليم الصحراء فنادرة متذبذبة وفجائية، كما قد تحدث فيضانات في بعض الأحيان[1].

رابعا/ المياه:

يتحتم إمداد الفلاحة بالماء، تقريبا في كامل المجال الواقع دون خط تساوي الإمطار 400 ملم، والري ضروري أيضا كتكملة أثناء فصل الجفاف في الأقاليم المتقلبة[2].

تتوفر الجزائر على 17 حوضا مائيا تقع ضمن ثلاث مجموعات ؛ الأولى الأحواض التابعة للبحر المتوسط ، والثانية أحواض السهول العليا ، والثالثة الأحواض الصحراوية. وتستقبل هذه الأحواض مجتمعة ما معدله 12.7 مليار متر مكعب سنويا. أما الموارد الجوفية، فهي على شكل خزانات المياه المتجددة في الجزائر الشمالية، والأحواض ضعيفة التغذية في المناطق الصحراوية. وتضم هذه الأحواض 3.9 مليار متر مكعب سنويا. وتغطي الموارد المائية للجزائر 17.25 مليار متر مكعب ، وتمثل الاحتياجات المائية 4.36 مليار متر مكعب. وبالتالي فإن مصدر المياه الرئيسي للجزائر هو الأمطار ، التي يشكل جريانها السطحي 13.50 مليار متر مكعب ، بينما تحتل المياه الجوفية المركز الثاني كمصدر مائي للجزائر[3].

المبحث الثاني:الإمكانيات البشرية:

أولا : اليد العاملة الجزائرية:

إن العمل هو العنصر الأساسي المعتمد عليه في الإنتاج الزراعي وهو عبارة عن الجهد العضلي والفكري الذي يبذله الفلاح يوميا في أرضه،لذا تزيد رغبة الأهالي على الإنجاب لتوفير العمالة في غياب استخدام الآلة في الاستغلال الزراعي،لان الارتفاع الشديد في معدل المواليد كل سنة من شانه أن يوفر عدد متزايد من الأيدي العاملة المتاحة للعمل في الزراعة[4]. إن الملاك الزراعيين هم الذين يباشرون بأنفسهم العمل الزراعي مستعينين في ذلك

---

[1]- أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص41.

[2] - جون فرانسوا تراون، **المغرب العربي "الانسان والمجال"**،ت:تومي علي واخرون،دار الغرب الاسلامي،ط 1، لبنان،1997،ص42.

[3] سامر مخيمر وخالد حجازي ، **أزمة المياه في المنطقة العربية** ، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب،الكويت، د ط ، 1996 ، ص ص 83-84.

[4] -حسن بهلول،**القطاع التقليدي**،المرجع السابق،ص 39.

بالعمل العائلي،وهم عبارة عن فلاحين صغار الذين يعملون أيضا خارج ملكياتهم كعمال أجراء أو في إطار نظام المزارعة القائم على التوزيع العيني للمنتج.

فهؤلاء الفلاحين لا ينتجون بقصد البيع، وإنما هدفهم من الإنتاج هو الاستهلاك الذاتي [1] ،مما يؤدي الى خدمة أحسن للأرض والحصول على محصول اكبر لإشباع الحاجيات الاستهلاكية المباشرة، فالنقود والتكاليف والأرباح لا تحتل عندهم سوى أهمية ثانوية[2]،ومن جراء السياسة المتبعة من طرف السلطة الاستعمارية في الاستيلاء على الأراضي الجزائرية [3]بكل الطرق والوسائل لصالح المعمرين وبعد إبعاد الفلاح،فان يبحث عن العمل كخماس أو كعامل بسيط عند المعمرين،كانت اليد العاملة ترفض العمل عند المعمرين ،لكن أمام تلك الأوضاع أصبحت مسالة استغلال اليد العاملة الجزائرية شيئا مألوفا بحكم حاجتهم للعمل ولو عند المعمرين بسبب افتقارها الى مصادر العيش والى أراضي تكفيها مما أدى الى تدهور ظروف معيشة الأهالي ظروف معيشة الأهالي[4].

بينما اكتسب المهاجرون الأوروبيون في الجزائر كل الأراضي الخصبة[5]. كما سعت الإدارة الاستعمارية الى تعديل نظام ملكية الأرض بما يخدم مصالحها [6]،وكان الهدف إيجاد صناعة فلاحية تخدم الزراعة الأوروبية. وتفيد بعض المصادر انه في سنة 1901 كانت هناك 10327 مؤسسة ذات طابع زراعي صناعي يعمل فيها 42928 عاملا،ولقد ارتفع عددها خلال 1924 الى20540، وعدد العمال فيها 110230 عاملا، ان هذه الأرقام تفسر لنا عدم قدرة المؤسسات الصناعية على استيعاب اليد العاملة الجزائرية الا بشكل محدود.

جدول تطور عدد العاملين (1933– 1937)[7].

السنة	عدد العاملين

[1] –حسن بهلول،**الغزو الرأسمالي**،المرجع نفسه،ص 35.

[2] – حسن بهلول،**القطاع التقليدي**،المرجع السابق،ص 35.

[3] -y.turin " la cris des compagnes algériennes en 1868,d'après l'enquête agricole de la même année ", **revue D'histoire Et De Civilisation Du Maghreb**, N° 13 ,société historique algérienne ,Alger ,1976,p 76.

[4] – محمود باشا علي،**الاستيلاء على ايالة الجزائر(ذريعة المروحة)**،ت/عبد العزيز عثمان،دار الأمل،د ط ،الجزائر ،2005،ص102.

[5]– نفسه،ص103.

[6] –اوليفير لوكور غرانميرون،**الاستعمار الابادة(تاملات في الحرب والدولة الاستعمارية)**،ت:نورة بوزيد،دار الرائد للكتاب،الجزائر ،2007،ص65.

[7] –عبد الحميد زوزو،**الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين(1919–1939)**،المؤسسة الوطنية للكتاب،ط 2 ،الجزائر، 1985،ص ص،43 ،44 .

1933	35924
1934	37396
1935	42469
1936	39272
1937	39304

كانت المؤسسات ذات طابع الصناعي تشتغل بها يد عاملة فنية أوروبية في معظمها وهذا ما شكّل منافسة كبيرة لليد العاملة الأهلية خاصة مع نقص تكوينها وخبرتها مقارنة بالأوروبية.

ثانيا/ المواصلات:

كانت للجزائر تجارة بحرية هامة جعلت من البحر المتوسط على حد تعبير شائع الاستعمال بحيرة جزائرية في العهد العثماني وخاصة في القرنين 17 و 18 م،غير أن الفترة التي سبقت الاحتلال شهدت تراجعا نسبيا مما ساهم في سقوط الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي واهتم الفرنسيون بالمواصلات منذ إلا أواخر القرن 20م لخدمة المشروع الاستعماري في الجزائر وأهمها:

1/ مدّ السكك الحديدية:

لقد شهدت شبكة السكك الحديدة توسعا كبيرا ابتداءا من سنة1857 [1]، لقد تم تشغيل السكك الحديدية على عكس ما كانت تتمناه السلطة العسكرية والتي كانت تريد أن يكون عدد الطرق بقدر عدد الشركات للإبقاء على المنافسة ولتفادي مقتضيات شبكة كبيرة خاضعة لمجموعة مالية ضخمة ، ولقد أسس نابليون الثالث لجنة تساند فكرة إنشاء شركة واحدة ، وبعد سقوطه استعاد وزير الحرب مشاريعه وتنازل عن الخطوط الثلاثة الرابطة بين

[1] – ابن اشهنو عبد اللطيف،**تكون التخلف في الجزائر**،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،د ط،الجزائر،1979،ص105.

الجزائر والبليدة وبين وهران وسان دوني وسيق ، وبين قسنطينة وفيليب فيل لفائدة شركة السكك الحديدية الجزائرية ، إلا أن الشركة لم تستطع إنجاح مهمتها الثلاثية فلم تتمكن إلا من تشغيل خط البليدة الجزائر الذي شرع في انجازه في سنة 1862 بأشغال عسكرية[1] ، ولقد وضعت الإمبراطورية الثانية مخططا لإقامة شبكة واسعة من السكك الحديدية التي تربط السهول العليا ببعضها وبالسواحل وشمال الصحراء ، و تم انجاز 182 كلم فقط حيث عرف هذا العهد بتوسع سريع لهذه الشبكة[2]، وفي سنة 1871 أخذت الشركات الفرنسية بربط مناجم حديد الونزة بالموانئ وبالإضافة الى مد خطوط جديدة نحو غرب الجزائر فأنشأت مابين سنتي 1892/1871خط يربط بين عاصمة الغرب وهران بالجزائر، وخطوطا أخرى بين المدن الداخلية والموانئ الساحلية.

جدول تطور شبكة السكك الحديدية في الجزائر (1876– 1892)

السنوات	1876	1880	1884	1888	1892
طول الشبكة	601	1174	1810	2806	2992

الوحدة (كلم)[3]

كانت تقوم بإنشاء السكك الحديدية هيئات استعمارية ،تراعي دائما مصالحها ،وضل تدير السكك الحديدية في الجزائر حتى سنة1929،حيث أخذت تتنازل عن حقها عن طريق بيع الأسهم للدولة الاستعمارية ،وما أن جاءت سنة 1938 اشترت كامل أسهم وبالتالي أصبح يطلق على مصالحة السكك الحديدية الجزائرية السيفرا أي طرق حديد الجزائر للدولة[4].

2/ توسيع شبكة الطرق:

---

[1]– شارل أندري جوليان ، ، المرجع السابق ، ص706.

[3]– صالح عباد ، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين(1830–1930)**،ديوان المطبوعات الجامعية،د ط،الجزائر،د س ، ص97.

[4]– رضا حوحو،**شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830–1914)** ،مذكرة ماجستير **في التاريخ**،جامعة منتوري قسنطينة،2005،ص13.

[3] –نفسه،ص13.

[4]–حليمي عبد القادر علي،المصدر السابق،ص268,269.

لقد كانت الطرق عاملا أساسيا في التوسع الاستعماري، كما وضعت لتحسين الاقتصاد وفتح أفاقه، وفك العزلة عن المستوطنات. واغلب الطرق التي أنجزت بعد عام1870 كانت تهدف الى ربط المستوطنات والسهول بسكك الحديد وجلب السلع للقطارات ،ثم أصبح الطريق مكملا لسكك الحديد، وبذلك كانت سكة الحديد سببا في إنشاء شبكة الطرق في بعض المناطق أو تحسينها في مناطق أخرى منذ عام 1872[1]. وكذا لخدمة مصالح الأوروبيين في المدن الكبرى وفي المناطق الريفية التي تقع فيها مزارع المستوطنين[2]. ولقد انطلقت عملية بناء الطرقات بشكل موسع ،حيث لم تأتي سنة 1880 حتى بلغ طول الطرقات بين الوطنية والبليدة 8500 كلم[3]. بحيث تنقسم الطرق في الجزائر كالأتي:

1/طرق رئيسية معبدة ،وطولها يقرب من 8790 كلم تربط بين أطراف القطر ،ممتدة من الشمال الى الجنوب ،ومن الشرق الى الغرب.

2/طرق ثانوية معبدة تشرف عليها العمالات وطولها 13500كلم.

3/سبل معبدة وطولها 13750 كلم.

4/دروب قروية،وسبل غير معبدة،وطولها 19320 كلم[4].

3/ توسيع الموانئ.

لقد احتكرت فرنسا المبادرة الخارجية باحتكارها الملاحة[5] ، حيث عرف مرسى العاصمة مثله مثل الموانئ الجزائرية الأخرى حركة ونشاطا تجاريا كبيرا مع الخارج سواء مع فرنسا أو الدول الأوروبية مثل هولندا وايطاليا وبريطانيا والبلدان العربية مثل تونس وسوريا والمغرب الأقصى ومصر..[6]. ولقد عكفت السلطة الاستعمارية على بذل مجهودات معتبرة لتحسينها[7]،

---

[1]– ادوبواهن،**تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا في ضل السيطرة الاستعمارية 1880–1935)**،المطبعة الكاثوليكية،د ط،لبنان م 7، 1990،ص438.

[2] –رضا حوحو ،المرجع السابق،ص13.

[3] –ابن اشنهو ،المصدر السابق،ص107.

[4] – حليمي علي عبد القادر ،المصدر السابق،ص 262.

[5] –يحي بوعزيز ، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830**–1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1995 ، ص79.

[6]– عمار عمورة ، **الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ الى** 1962 ، ج2 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2009 ، ص193.

لتحسينها[1]، كما طورت الموانئ الرئيسة لفتح البلاد أمام السلع الفرنسية المصنعة ، ولتصدير الخامات المعدنية والمنتجات الزراعية نحو الخارج كالقمح
والحوامض...[2]. ولقد تم إنشاء محطات لسكك الحديد في الموانئ وبالاظافة الى إنشاء المنارات على طول المناطق الإستراتيجية في الشمال وبعد تطور شبكات الطرق بقيت الملاحة البحرية وسيلة نقل هامة بين الشرق والغرب حيث كان هناك ربط بين مستغانم ووهران في الغرب وسكيكدة وعنابة في الشرق بالجزائر العاصمة وهذا مرتين في الأسبوع بواسطة بواخر حكومية أما تنس ، دلس ، جيجل ، القالة ، فان الاتصال بها كان حسب حالة البحر وأهمية الشحنة. وبمرور الزمن زادت أهمية ميناء الجزائر العاصمة[3]، ويأتي بعد ميناء الجزائر العاصمة ميناء المرسى الكبير بوهران حيث يحمي نسبيا عددا كبيرا من السفن لأن وهران تعتبر المدينة التجارية الثانية في الجزائر ، كما أن المرسى سيدي يحي الذي يقدم الخدمة لمدينة بجاية مؤمّن ، وهو يوجد بين رأس البرواق وحصن عبد القادر الذي تكوّن فيه السفن في مأمن في كل الفصول[4].

ولقد عرف ميناء فيليب فيل كسابقيه من الموانئ حركة تجارية نشاطا كبيرا كباقي الموانئ الجزائرية. ويمكن استعراض هذا النشاط في هذا الميناء من خلال شهر مارس 1839 بخروج 459 سفينة فرنسية وأجنبية ن بينما عدد السفن التي دخلت الميناء كانت 446 سفينة ، وكانت أهم الموارد المصدرة المواد الغذائية والكحولية[5].

ثالث/ إقامة السدود والحواجز المائية:

رغم إمكانات الجزائر المائية المعتبرة، إلا أنها لم تشكل دافعا نحو إنشاء السدود العقود الأولى للاحتلال الفرنسي في الجزائر، فلم تتوسع عملية بناء السدود بشكل مهول إلا ابتدءا من عام 1857[6]، فكان يفترض أن هذه الإمكانية ستسمح بالالتجاء الى الزراعات المروية ،

---

[1]– شايع عائشة ، عتيق زيد حميدة ، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870–1939** ، مذكرة ليسانس ، المركز الجامعي بالوادي ، 2010، ص41.

[2]- أدو بواهن ، المرجع السابق ، ص439.

[3]– رضا حوحو ، السكك الحديدية ، المرجع السابق ، ص439.

[4]– هانبريش فون مالنسان ، **ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا** ، ترجمة العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1979 ، ص ص 36–119.

[5]–عميراوي أحميدة وآخرون ، **آثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية** ، المرجع السابق ، ص36.

[6] –ابن اشهنو ،المصدر السابق،ص104.

غير أن تنظيم الري والانتفاع بالمياه الجوفية والمجاري المائية كان لا يتعدى إقامة الحواجز البسيطة من الطين والأخشاب التي لا تقوى على الحدّ من الفيضانات ولا تسمح بتخزين المياه والانتفاع بها في الزراعة مثل السدود البسيطة التي كان الأهالي يقيمونها على أودية "مينا" و "سيق" و"الهبرا" ، و"الشلف" و"واصل" و" الصومام" [1]. ولقد بذلت جهود كبيرة لإنشاء خزانات كبرى في أراضي المعمرين ووضع نظام متقن للري، بينما أهملت جميع الأراضي التي يقيم فيها الفلاحون الجزائريون[2]. لقد ركّز الاستعمار الفرنسي بداية على إنشاء السدود الصغيرة في الأطلس التلي باتجاه السهول الساحلية الكبرى التي تمثل محيطات التعمير الأساسية للاستعمار الفرنسي وهي سهول متيجة وعنابة ، وسكيكدة وكذا سهول وهران والسهل المنخفض لوادي الشلف. ولقد بلغ عدد السدود في المرحلة الأولى ثمانية سدود بطاقة تجنيد ضعيفة لم تتجاوز 50مليون متر مكعب ، وقد دامت مدة انجازها من سنة 1850 الى 1894 وهي تتمثل في الجدول التالي:

سدود المرحلة الأولى من السدود[3]

اسم السّد	فترة الإنتاج	حجم المياه بالمتر مكعب
سد الشرفة 1	1880– 1882	900000
سد الشرفة 2	1849 – 1892	18000000
جديوية	1857 – 1877	700000
ثلاث	1860– 1870	7300000
فرقوق	1865 – 1882	30000000
حميز	1869 – 1894	14000000
ماقون	1879 – 1887	1000000
مرّاد	1852 – 1859	830000
المجموع		72730000

[1]– نصر الدين سعيدوني ، الشيخ المهدي بوعدلي ،المرجع السابق ، ص57.

[2]- يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص139.

[3]– عميراوي حميدة ، **المرجع السابق** ، ص ص 63،64.

ومن بين سدود الإقليم الغربي: سد بني بهدل،ويخزن مياه وادي تافنة ،كما تروي سهل عين تميشونت ،ويمكن لهذا السد أن يخزن 73 مليون متر مكعب وان يروي 12 ألف هكتار. وسد بوحنيفة ،ويقع بالقرب من حمام بوحنيفة والى الجنوب منه على واد الحمام اوالهبرة له القدرة على خزن 75 مليون متر مكعب. وسد ابن خدة ،ويخزن مياه واد ميناء لري سهول غليزان ،وقدرة الخزن لسد هي 38 مليون متر مكعب ويمكنه أن يروي أكثر من 13 ألف هكتار[1].ثم واصلت السلطة الفرنسية في هذه السياسة بتأسيس العديد من السدود ولكن من النوع الكبير وذلك مابين 1926-1954 حيث بلغ حجم المياه المجنّدة بها حوالي 800 مليون متر مكعب مع إمكانية سقي مساحة 146520 هكتار[2]،منها سد وادي فضة ،وهو ثاني سد في الجزائر من حيث الكفاءة ،إذ أن قدرته من الخزن 225 مليون متر مكعب ،وري أكثر من 18 ألف هكتار من سهول الأصنام الخصبة، وسد الشقفة ،ويقع على وادي بوناموسة والهدف من بناء السد هو تموين مدينة عنابة بالمياه الأزمة للشرب ،وري حوالي 20الف هكتار من سهل عنابة ،ويمكن للسد أن يخزن 170 مليون متر مكعب من سهل عنابة[3].

ولقد قامت الإدارة الاستعمارية في مرحلة ثانية من انجاز عدة سدود وتتمثل أهم السدود التي بلغ عددها 11 سدّا في الجدول التالي:

جدول سدود المرحلة الثاني

اسم السّد	حجم المياه المجنّدة (مليون متر مكعب)	المساحة القابلة للسقي (هكتار)
واد فضّة	228	18440
غريب	280	30000
بوغرول	55.5	-
بن خدّة	37.3	12000
بوحنيفية	73	29510

[1]-حليمي علي عبد القادر ،المصدر السابق،ص ص 208، 209.

[2]- عميراوي حميدة ، المرجع السابق، ص 64 .

[3] – حليمي علي عبد القادر ،المصدر السابق،ص 220.

زردازة	14.9	5000
بني بهدل	61	125000
القصب	11.6	10000
فم الفريس أو العيس	2.5	5000
حميز العلوي	21.5	18470
الشرفة العلوية	14.4	5600

2/ الآبار:

بالإضافة الى سياسة إنشاء السدود الكبيرة الحجم واصل الاستعمار في انجاز مشروع الماء الكبير بانجاز آبار كبرى بلغ منسوبها 15 ألف لتر على الثانية، أهمها:

- آبار وادي ريغ بحوالي 5350 لتر /ثا .
- آبار الألبيان بحوالي 5000 لتر/ثا[1].
- آبار جبال قسنطينة بمنسوب 1760 لتر/ثا منها 900 لتر/ثا في الحامة ، 400 لتر/ثا في الفورشي و 250 لتر/ثا في بومرزوق ، وكذا عين السخونة في الشط الشرقي بمنسوب 500 لتر/ثا.
- آبار القرارة بمنسوب 238 لتر/ثا.
- آبارزلفانة بمنسوب 117 لتر /ثا.
- آبار عين دلاّلة بمسكيانة بمنسوب يتراوح مابين 80 و 250 لتر/ثا.
- آبار مرجة سيدي عابد بمنسوب 200 لتر/ثا.

3/ الأسقية العصرية الكبيرة:

تتمثل الاسقية العصرية في إقامة محيطات سقي على أقام السدود الهامة والكبيرة المرتكزة أساسا في الوسط والغرب وهي مجهزة تقنيا بهياكل السقي العصري

وتتوزع الاسقية العصرية حسب المحيطات الآتية:[2]

---

[1]– عميراوي احميدة ، **اثار السياسة الاستعمارية الاستطانية في المجتمع الجزائري**،المرجع السابق ، ص ص64، 65.

[2] – عميراوي احميدة، نفسه، ص64.

محيط السقي	سد التغذية	المساحة القابلة للري(هكتار)	المساحة المسقية(هكتار)	كمية المياه المستعملة (مليون م3)
حميز	حميز	18470	1217	15
الشلف الأسفل	واد فضة	27700	4089	50.22
الشلف الأوسط	واد فضة	35386	8018	79
الشلف الأعلى	غريب	37020	2160	16.10
المينة	بن خدة	13647	4501	21.10
الهبرة	واد فرقوق	20210	8878	49.10
السيف	الشرفة	8666	3007	14.70
المجموع	/	161099	31870	245,22

المبحث الأول : طرق استغلال الأرض.

المبحث الثاني: النظام الزراعي.

المبحث الثالث: الوسائل المستخدمة في الزراعة.

الفصل الثاني / النظام الزراعي في الجزائر وطرق الاستغلال.

المبحث الأول : طرق استغلال الأرض قبل وخلال الاحتلال الفرنسي.

إن للقطاع التقليدي في الزراعة الجزائرية أسلوبا للإنتاج خاضع لشروط الاستغلال البدائية ، لذا فالتركيب العضوي الرأسمالي (التجهيزات، العمل)، في تلك الاستغلاليات الزراعية ضعيف، وهو يتكون بدرجة عالية من العمل العائلي تحت توجيه كبير العائلة ، فهذا الطابع العائلي للاستغلال الزراعي هو خاصية جوهرية في أسلوب الإنتاج التقليدي[1] فأنواع الاستغلال الزراعي التي حدث تطبيقها بالفعل هي أربعة:

1) الاستغلال المباشر:

وهو نظام عمل يمثل أبسط أنواع الاستغلال الإنسان للأرض ، ويعبر عن علاقات ملكية فردية لوسائل الإنتاج أي أن الإنسان له الحق في ملكية خاصة للأرض ، والتي يتكفل بنفسه بخدمتها ، حيث يقدم فيها جميع عناصر الإنتاج ، وهو وحده المسئول

---

[1]– حسن بهلول ، **القطاع التقليدي** ، ص23.

والمستفيد والذي يتكفّل نفسه بخدمتها ، حيث يقدّم فيها جميع عناصر الإنتاج ، كما أ،هـ وحده المسئول والمستفيد من الأرباح المحققة أو المحتملة للخسائر المتولدة عن التسيير. أما فيما يخص مسالة الربح والخسارة فلا يرى لها مظهر في الزراعة التقليدية باعتبار أن العمل ووسائل الإنتاج مندمجة في وحدة عائلية مع الأرض ، فهذه الأخيرة ملك خاص لربّ العائلة ، والذي يديرها بنفسه ، حيث يعمل فيها مع أفراد العائلة أو بالاستعانة بالعمل الخارجي يهدف لإنتاج مواد للاستهلاك المباشر أساسا[1].

2) الاستغلال العائلي المشاع:

ويعد في العادة تطورا للاستغلال المباشر الذي تتسع فيه مساحة الأرض بالتدريج ، واستغلالها يتم بطريقة مشاعة بين أفراد القبيلة[2]، لكل فرد الحق في أن يقوم باستصلاح أو زراعة قطعة من الأرض ويصبح له حق خاص عليها وهّا الحق ينتقل بطريقة مباشرة الى ورثته[3] كما ظهرت عملية توزيع الأراضي في حالة الإهمال أ

وفاة الورثة في الأسرة المالكة ، وذلك حسب حاجيات العائلات في المجتمع الذي كان يتوفر على حدّ أدنى من التوازن بين الضعيف والقوي[4].

لقد خلقت ظروف اتساع المساحة الزراعية غير المقسّمة وارتفاع عدد أفراد الأسرة وتشابك العلاقات بين الأخوة وضعا صعبا بحيث لا يمكن إيجاد نظام منسجم للعمل المشترك بحيث يؤدي في نهاية الأمر الى القسمة فيحدث الانتقال من نوع الاستغلال الزراعي العائلي المشاع الى الاستغلال الزراعي المباشر ، فالوحدات الزراعية التقليدية الكبيرة هي التي نشاهد الآن انقسامها أو تجزئتها الى وحدات صغيرة[5].

3) المزارعة :

وهو شكل آخر من أشكال أنواع الاستغلال الزراعي المطبق في الإنتاج التقليدي في الجزائر ، حيث يقوم على أساس التعاون بين الملكية والعمل ، ويخلو من نظام الأجور

---

[1]- حسن بهلول المرجع نفسه ، ص25.

[2] –حسن بهلول ، **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر** ، المرجع السابق ، ص12.

[3]- عبد العزيز وطبان ، المرجع السابق ، ص ص 14 ، 15 .

[4]– ايف لاكوست وآخرون، المرجع السابق، ص213 .

[5]– حسن بهلول ، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر** ، المرجع السابق ، ص 27.

بحيث لا تلعب النقود دورا يذكر في ربط العلاقة بين الطرفين ، فالعلاقة علاقة عينية بالدرجة الأولى ، ولا تبدأ النقود في البروز إلا في مرحلة تسويق المنتج ، وقد جرى العرف بالجزائر أن يكون نظام المزارعة هو نظام المناصفة ، وفيه يساهم مالك الأرض في الإنتاج بأرضه بينما تكون مساهمة الطرف الآخر بعمله[1]، وبعد ذلك تكون كل وسائل الإنتاج الأخرى من أدوات وزع مقسمة بينهما بالمناصفة.

3) الخمّاسة:

وفي هذه الحالة نجد الخماس وشخص آخر غير المالك ، فهو يملك فقط جهده المبذول ليحصل بعد ذلك على نصيب من المحصول لا يتعدى الخمس ، فالخمّاس هو المزارع بالخمس نظرا لأن المحصول يتكون من المحاريث ن وحيوانات الحمولة ، البذار ، وجزء أخير للعمل[2].

وبما أن المالك هو شخص يقدم في عملية الاستغلال الزراعي هذه ؛ الأرض و الزرع والحيوانات والأدوات ، فمن حقّه أن يكون نصيبه من المحصول هو أربعة أجزاء أما الباقي وهو الخمس فمن نصيب العمل ، أي الشخص الذي قدّم جهده وجهد أفراد عائلته في استغلال الأرض[3]، ويعتبر أجرا كافيا لهم حسب التربة الخصبة الصالحة للزراعة[4]. وإذا لم يكفه ذلك فانه يستقرض الحبوب من قمح وشعير من صاحب الأرض[5].

4 /أنواع الاستغلال الزراعي الأخرى:

ومن بينها نظام الكراء وهو أكثر تطبيقا في حياة الفلاح من نظام الخمّاسة ، وخاصة في القطاع التقليدي ، ونظام الكراء يظهر بشكل ملموس عند الفلاحين وخاصة منهم المالكون المتغيّبين ، وهكذا فمن الناحية الاجتماعية نجد أن المالك يضطر الى كراء أرضه وهذا بفعل التمزّق والتحطيم اللذان تعرضت لهما الأسرة من جراء الحرب[6].

---

[1]-حسن بهلول، المرجع نفسه ، ص 28.

[2]– نفسه، ص 29.

[3]- المرجع نفسه ، ص 31.

[4]– ايف لاكوست وآخرون ، المرجع السابق ، ص189.

[5] –صالح عباد ،**الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830** ،دار هومه ، ط1،الجزائر ،2007 ،ص 380.

[6]– حسن بهلول ، المرجع السابق ، ص32.

ومن الناحية الاقتصادية فان الملكيات الزراعية التقليدية ملكيات ضعيفة الإنتاج وعندما يكبر عدد أعضاء العائلة لا تصبح كافية لتحقيق الحدّ الأدنى من الإشباع ، ويضطر بذلك المالك الى الهجرة[1] من الريف الى المدينة لممارسة الأشغال المختلفة كحرفيين وكحمّالين...[2].

المبحث الثاني: النظام الزراعي.

قد يصعب التمييز عام 1830 وما قبله بين القطاع التقليدي والقطاع الأكثر تطورا منه في الزراعة الجزائرية لأنها على العموم كانت زراعة منسجمة الى حدّ بعيد ومتجانسة في مستوى تطور قواها الإنتاجية. فالزراعة تمثل المورد الاقتصادي الهام عند غالبية سكان المدن والأرياف[3]، فكان الهدف من الإنتاج يكاد يكون واحدا وهو توفير وسائل إشباع

حاجات السكان في الاستهلاك الغذائي، وهو بذلك الوضع الاقتصادي المميز لمجتمعات القرن 19 على العموم[4]، لذلك كانت الحبوب تحتل مساحات شاسعة ، أما المردود فضعيف جدا نظرا لإنهاك التربة وتختلف الأدوات المستخدمة[5].

ان هذه الأساليب التقليدية لا تعتمد على الحرث العميق ولا التخزين ولا الأسمدة ، بل كان الفلاح يلجأ الى ترك الأرض تستريح سنة بسنة لتمكينها من تجديد كميات الآزوت الضرورية لزراعة الحبوب ، تلك الأساليب تجعل المردود الزراعي والرعوي محدودا الى أقصى حدّ معلوم . إن تقنية استراحة الأرض* المطبّقة من طرف الأهالي وهي نفسها التقنية التي كانت معروفة في العصور القديمة ، لقد كان النشاط الاقتصادي الأهلي إذا قائما وفق مقتضيات الرعي وليس الزراعة ، فكانت الأرض الموات تستغل عن طريق المناوبة سنة لزراعة الحبوب وسنة أخرى للرعي وكان هذا يفي بمتطلبات الإنسان وكذا أعلاف الحيوان،

---

[1]– المرجع نفسه ، ص33.

[2]– الغالي غربي وآخرون ، المرجع السابق ، ص33.

[3] – إبراهيم حريز ،منير غربي، **دور الوقف في تفعيل الحركة الثقافية للجزائر خلال العهد العثماني (فترة الدايات 1671**–1830)،مذكرة لنيل شهادة ليسانس في التاريخ ،معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية ،قسم التاريخ،المركز الجامعي ،إشراف عثمان زقب ،2009/2008.ص 8.

[4]- حسن بهلول ، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر** ، المرجع السابق ، ص ص 114 ، 115.

[5]– عدّي الهواري ، المرجع السابق ، ص90.

*حسب ما أكّد عليه lecp في جمعية الجغرافيا لمدينة الجزائر 12 ديسمبر 1908 فان استراحة الأرض تسمح باستعادة طبيعية لكميات النترات بمعدل 18.36 كلغ في العام لكل هكتار.

فبعد جني المحصول الزراعي يفسح المجال للأغنام بعد الحصاد بترك قصب السنابل في عين المكان ليستغل كمراعي صيفية.

إن النمط الاقتصادي لم يكن مندرجا ضمن منظور تطوّري وإنما كان يتكرر عبر دورات روتينية فلم يكن يعتمد على معدلات إنتاجية وإنما يخضع للتغيرات الدائمة فالمساحة الرعوية تتوسع أو تنحسر بحسب كميات المطر، إذ يتحتم إمداد الفلاحة بالماء، تقريبا في كامل المجال الواقع دون تساوي الإمطار 400 ملم، والري ضروري أيضا كتكملة أثناء فصل الجفاف في الأقاليم المتقلبة[1].

لقد تزعزعت الصورة التقليدية بفعل الوجود الأوروبي وبفعل امتداد أساليب الاقتصاد القائم على مقاييس الريع والتسويق ، فاضطرب الاقتصاد التقليدي بشكل كبير اثر أولى عمليات المصادرة ، وحشر السكان وغلق العديد من مداخل الغابات التي تعود للأهالي لاتخاذها كمراعي صيفية[2] مما أدى الى فقدان عدد كبير من الثروة الحيوانية[3].

والجدول التالي يوَضح تعداد المواشي بين سنوات 1885 الى غاية سنة 1899

جدول تطور تعداد الماشية في الجزائر(1885-1899) [4]

السنوات	الأغنام	الأبقار	الماعز
1889-1885	9318	حوالي 1000	4481
1899-1895	7150	حوالي 846	3475

الوحدة:ألف رأس

[1] -جان فرنسوا تروان،'**المغرب العربي الانسان والمجال**،ص167.

[2]- شارل روبير أجرون ، المرجع السابق ، ص672.

[3]- يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية،د ط،الجزائر،2007، ص36.

[4]Mehfoud Khaddach , **L'Algérie des Algériens histoire d'Algérie (1830-1954)** , édition Rocher noir , p144.

نلاحظ أن تعداد الأغنام قد انخفضت من رأس 9318000 سنة 1885 الى 7180000 رأس سنة 1899 أما تعداد الأبقار فانخفضت بدورها من 1071000 رأس سنة 1887 الى 846000 رأس سنة 1900 تقريبا ولقد رافق هذا التناقص في الثروة الحيوانية تزايدا في تعداد السكان[1].

لقد انصب اهتمام السلطات الاستعمارية على القطاع الزراعي بشكل واضح ، وتمثل ذلك في الاهتمام بسنّ سياسة زراعية تستهدف إعادة تشكيل هيكل الزراعة الجزائرية في قالب جديد يضمن لها الاستغلال الكولونيالي، وذلك عن طريق تحويل هذه الزراعة الى زراعة من أجل التصدير[2]. وهذا ما أدى الى غرس هيكل غريب في جسم الاقتصاد الوطني وهو هيكل المعمّرين ، وقد تطور كميّا ونوعيّا بشكل قوي وصار له وزن اقتصادي واضح في الإنتاج بصفة عامة وفي الإنتاج السّلعي بصفة خاصة ، وهو هيكل رأسمالي بمعنى الكلمة[3].

لقد كانت هذه بداية لنشوء ازدواجية زراعية[4] حيث انه في ظرف سنوات قليلة انقسم الريف الى قسمين ؛ من جهة أراضي المعمرين ومن جهة أخرى أراضي الأهالي ، وفي الواقع نجد هنا الثنائية الشهيرة التي هي مبدأ أساسي في المجتمع الاستعماري[5].

أولا / القطاع الزراعي التقليدي.

وهو قطاع في أيدي السكان الأصليين حيث يقوم على المجهود العضلي أكثر منه على المجهود الآلي ، ولهذا كان النظام التقليدي متأخرا جدا[6]، ومع ذلك لعب هذا القطاع دورا نشيطا في الصادرات، حيث كان يفي بحاجة السكان في اغلب الأحيان من جهة، ويساهم في تغذية النشاط التجاري للجزائر من جهة أخرى[7]. أما تدهوره أثناء الاحتلال يرجع في

---

[1] –عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق، ص42.

[2]– حسن بهلول ، **القطاع التقليدي** ، المرجع السابق ، ص119.

[3]– حسن بهلول ، **الغزو الرأسمالي الزراعي في الجزائر** ، المرجع السابق ، ص29.

[4] –حلمي عبد القادر علي ، المرجع السابق ، ص165.

[5]– محفوظ سماتي ، **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها** ، ترجمة محمد الصغير نباتي وعبد العزيز أو شعيب ، منشورات دحلب ، دط ، الجزائر ، 2007، ص147.

[6] –حلمي عبد القادر ، المرجع السابق ، ص165.

[7] –إبراهيم حريز ،منير غربي ، المرجع السابق ،ص 8.

الأساس الى الحصار الاقتصادي الذي يمنع أي تطور أو تنمية في هذا القطاع لأن المستعمر يرى في تقدمه وتطويره خطرا على وجوده[1].

ففي فترة مابين الحربين العالميتين كانت علاقة القطاع التقليدي بالخارج ضعيفة وغير مباشرة ، ومشاركتها في الصادرات ليست أساسية وغير ثابتة ، فالحبوب والأغنام هما أهم ما يشارك به في الصادرات ويتغير حجمها من سنة لأخرى ، وهذا الانخفاض راجع

كما يمكن تلخيص االعوامل الأساسية التي أدت الى تخلف القطاع التقليدي فيما يلي:

1/ تأثير العامل الاقتصادي:

والذي شارك في عدم تطور القطاع التقليدي ، ونقصد بذلك العلاقة بين الإنتاج في هذا القطاع والسوق ، فإنتاجه كان مقتصرا على إعالة العاملين به أي أن الإنتاج فيه لم يكن منظّما حسب العرض والطلب ، وكذا عدم تطور وسائل الإنتاج[2]، بالإضافة الى الظروف المناخية المضطربة واستغلالهم للأرض الزراعية غير الملائمة بسبب استيلاء السلطة الاستعمارية على أجود الأراضي[3]. انحصار أراضي الأهالي أمام توسع

الاستعمار.وكذا هجرة اليد العاملة للبحث عن العمل في القطاع الأوروبي خاصة في المدن[4].وبالاظافة الى بقاء وسائل الإنتاج تقليدية.

2 / طبيعة الأرض:

في الماضي كان الجزائريون يحدّدون متّسعا في وطنهم أما بعد الاحتلال فأصبحوا يعانون ضعفا شديدا كما أن أغلب الأراضي التي بقيت في أيدي الجزائريين كانت غير صالحة والأراضي الصالحة منها بقيت في أيدي بعض الملاّك الإقطاعيين ولم يحاول

---

[1]– رزاقي عبد الرحمان،**تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر مابين الحربين العالميتين)**،مركب الطباعة،د ط،الجزائر ،1984، ص18.

[2]– شارل روبير اجرون ، المرجع السابق ،ص741.

[3]– أحمد مهساس ، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة** ، دار المعرفة ، دط ، دس ، ص168.

[4] –نفسه ، ص45.

الاستعمار إصلاح هذه الحالة[1]،بالإضافة الى انحصار أراضي الأهالي أمام توسع الاستعمار.

والجدول التالي يبرز ملكية الأراضي بالنسبة للجزائريين وحتى عام 1940 موزّعة على النحو التالي[2]:

التصنيف	تعداد الملاّك	مساحة الأراضي بالهكتار
-أقل من هكتار واحد	106000	3700000
-أقل من عشرة هكتارات	391000	1825000
-من 10الى 50 هكتار	118000	3013000
-من50 الى 100 هكتار	17400	1226000
-من 100 الى 500 هكتار	5000	1108000
-أكثر من 500 هكتار	6000	474000

3/ زيادة السكان:

ففي الوقت الذي ازداد فيه عدد السكان لم تشهد النواحي الاقتصادية التطور المماثل لزيادة السكان، مما جعل الإمكانيات الاقتصادية في القطاع التقليدي تعجز عن ضمان حاجيات السكان في هذا القطاع[3].

لقد كان القطاع التقليدي محاصرا ومهملا من طرف القطاع الأوروبي والسلطات الاستعمارية التي استحوذت على مجموع ثروات المناطق ولم يبق إلا على مساحات البور والأحراش والغابات للأهالي[4]، رغم ما قدمه هذا القطاع من مشاركة في تنشيط الحياة الاقتصادية من خلال مشاركته بالصادرات واليد العاملة الخدومة.

ثانيا / القطاع الحديث.

---

[1]- عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق ، ص28.

[2]- عبد العزيز وطبان ، المرجع السابق ، ص26.

[3]- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق ، ص28.

[4] -جمال قنّان ، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، دط ، الجزائر 1994 ، ص125.

وهو ذلك القطاع الذي يديره المعمّرون والذين يعتمدون على الآلة ووسائل الإنتاج الحديثة[1]، ولهذا كان تطور القطاع الأوروبي مرتبطا بتطور الاستعمار وتقدمه في الجزائر رغم أنه بدأ يشارك في الإنتاج في مرحلة مبكّرة من الاحتلال خاصة بعد 1851 ، إلا أنه لم يكن له إنتاج كبير بل كان يعتمد على انتاجات القطاع الاقتصادي التقليدي والأسواق الخارجية[2].

لقد عملت الإدارة الاستعمارية على إدخال النظام الرأسمالي في الزراعة من خلال تنظيم وتوجيه الإنتاج الزراعي لتلبية حاجيات الاقتصاد الفرنسي[3] فوجد تأييدا من طرف الإدارة الفرنسية[4]، التي منحته أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الخصبة[5]، والتي تحصلت عليها وفق برنامج استعماري واسع مبني على المصادرة الحقيقية ، فأصبحت سهول التّل ومتيجة الخصبة المعتدلة المناخ مخصصة للأوروبيين الذين يمارسون فيها الزراعة
معتمدين على يد عاملة خاضعة زهيدة[6]، بالإضافة الى وسائل الإنتاج و تقنيات وتجهيزات حديثة لم يعرفها الفلاح الجزائري من قبل وكان لها بالفعل الأثر الايجابي في تحسين الإنتاج والمردود الزراعي وهي علي سبيل المثال:

- تقنية قلب الأرض بعد حصاد الحبوب.
- تقنيات الحرث سواء عن طريق تغيير العمق أو اتجاه الحرث للتقليل من الانجراف.
- تقنية تخمير العنب وتقليم الأشجار المثمرة مثل الكروم والحوامض .
- تقنية التحويل والتصبير لبعض المواد الزراعية كعباد الشمس ،الطماطم ،التبغ.

أما فيما يخص التجهيز نلاحظ دخول المكننة وبشكل كبير بعد الحرب العالمية الأولى حيث في سنة 1930 بلغ عدد الآلات الميكانيكية في قطاع المعمرين كما يلي:

- 5530 جرار و 440 حاصدة ودارسة.
- 28300 محراث صناعي.[7]

---

[1]- حليمي عبد القادر ، المرجع السابق ن ص165.

[2]- عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق، ص22.

[3]- أحمد بعلبكّي ، **المسألة الزراعية أو الوعد الرافد في الريف الجزائري** ، المرجع السابق ، ص18.

[4]– عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق ، ص25.

[5]– علي جنوف ، **منطقة جيجل قديما وحديثا** ، منشورات الأنيس ، دط ،الجزائر، 2007 ، ص165.

[6]– أوليفر لوكور غرانميزون ، المرجع السابق ، ص ص 68–72.

[7] – عميراوي احميده وآخرون ،**آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري**،المرجع السابق،ص 62.

كما تلقي هذا القطاع المساعدات المالية والجمركية ووجد في الأسواق الصناعية وخاصة الفرنسية منها طلبا متزايدا لمنتجاته الغذائية والأولية ، وتزويده بكل ما يحتاجه من وسائل التجهيز ، كما كانت عدّة عوامل وراء تقدم هذا القطاع ن فبالإضافة الى المؤسسات المالية المختلفة فان العديد من التعاونيات مثل الشركات والنقابات الزراعية يقوم بتقديم العتاد والإرشادات اللاّزمة للمعمرين[1]، وبفضل هذه الإرشادات أصبحت مشاركة القطاع الاقتصادي الأوروبي أساسية وإنتاجه موجّها نحو التصدير، كما أن مبيعاته مكوّنة من عدّة منتجات زراعية وبعض المنتجات المحوّلة ، ولقد شكّلت المتوجات الزراعية ثلثا الصادرات سنة 1929 أما الإنتاج الحيواني فعشرها في نفس السنة[2].

فبفضل الاستيطان الزراعي نهاية القرن 19 عرفت الجزائر ثورة اقتصادية نشأت نتيجة لبروز قواعد جديدة للإنتاج وكذا لتقسيم المنتج الزراعي ، هذه القواعد الرأسمالية التي لم تكن معروفة قبل هذا الوقت في البلاد ، غير أن هذا التحوّل في الإنتاج لم يرافقه تنمية اقتصادية حقيقية ، فلم تنمّي سوى رؤوس الأموال والرأسماليين الذين استخدموا القواعد الرأسمالية لتحقيق الثروة.

إن نتائج الثورة عديدة تتمثل في بروز رأسمالية زراعية وتركيز الثروة والمداخيل عند أطراف معيّنة وخلق سوق عمالة لليد العاملة وكذا سوق للأرض وتنويع المنتج حسب قيمته في التصدير ، لذلك كان الانفتاح الاقتصادي الاستعماري نحو السوق الفرنسية أساسي[3].

ان القطاع الرأسمالي يقوم على أساس علاقته المتينة مع السواق الخارجية ن وأن أي خلل يمس علاقاته بهذه الأسواق يكون له اثر على إنتاجه وعلى وجود الاستعمار الذي ثباته واستقراره ونجاحه يقوم على ثبات واستقرار علاقاته مع السواق الصناعية التي تبيع لها ثروات الجزائر.

في الواقع يمكن اعتبار هذا القطاع جزء من الاقتصاد النقدي الأوروبي خاصة الفرنسي ، حيث تكوّن على أيدي الأوروبيين الذين يوجّهونه لخدمة مصالحهم ، لكن دور اليد العملة

---

[1] –عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق ، ص25.

[2] – المرجع نفسه ، ص45.

1-Ahmed henni **, la colonisation agraire et le sous développement en Algérie** , société national, édition et diffusion , imprimerie Ahmed zabana , Alger, 1982 , pp7-8.

الجزائرية في بناء هذا القطاع كان كبيرا ، إن هذا القطاع قد كوّن نفسه على تقنية حديثة في الموانئ وسكك الحديد والطرق البريّة والسدود وغيرها من وسائل الاقتصاد الحديث[1].

والجدول التالي يوضّح متوسط الملكية بالنسبة للجزائريين والمعمّرين بين سنوات 1905-1930 [2]:

العناصر السكانية	السنوات	الملكيات	المساحة	متوسط الأراضي
الجزائريون	1905		6197 هـ	11 هكتار
	1930	617500	7562 هـ	12 هكتار
المعمّرون	1905	28300	1658000	59 هكتار
	1930	26153	2345000	89.7 هكتار

نلاحظ من خلال الجدول أن ملكيات الجزائريين تفقد شيئا فشيئا الأراضي في حين أن أراضي المعمرين تزداد باستمرار ،ونظرا لإدخال زراعات حديثة عمدت الإدارة الاستعمارية الى إنشاء مزارع نموذجية لتعليم الفلاحين طرق الزراعة وكيفية استعمال الوسائل الجديدة لذلك أدرج مفهوم جديد وهو إنشاء مستعمرات زراعية يخدمها العساكر ووزعت في كافة التراب الوطني وهي:

المستعمرات الزراعية 42 :

اضطر شارون خلال بضعة أسابيع الى العثور على 42 مركزا وتهيئتها كما اتفق مجتهدا في ذلك رغم العناصر والامتيازات ، ولم يتحمس الضباط لخدمة المدنيين ولم تكف اليد العاملة العسكرية مما أدى الى اللجوء الى البطّالين المحليين كما تحولت بعض الورش الى معامل لليد العاملة ،ولقد اعترف" تبيليسي" نفسه بفائدتها في مواجهة الأزمة ، واقتطعت الراضي الضرورية بسرعة من الأملاك العمومية في المناطق المدنية ومن أراضي العرش أو أراضي القبائل بالمناطق العسكرية حيث أقيمت معظم المستعمرات.

لقد تعقّدت أوامر الوزير في مهمة شارون ، حيث أصبح الوزير يشرف على كل شيء وأحيانا يتعامل مباشرة مع قادة المقاطعات ، ولقد عرف عن المقاطعة وهران أنها كانت أكثر

[1] -عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق ، ص ص 25-26.

[2]- Ahmed Henni, op.cit, p50.

المناطق جدبا ولم يدخل إليها الاستيطان واستخلص الباحثون إمكانية الحصول على 39765 هكتارا من أراضي العرش والتي تسمح بفتح 22 مركزا.

ولذلك قام الوزير بتوجيه أكبر الجهد ناحية وهران التي كان يعرفها جيدا مما مكنه من قيادة العمليات وهو في باريس ، حتى في أدق التفاصيل مسببا الحرج للإدارة المحلية[1]، ومن ضمن 42 قرية تمت إقامة 21 قرية أي نصف العدد المقرّر ، ولكنها لم تستقبل إلا ثلث المهاجرين ، وهناك المستعمرات الزراعية في منطقة وهران ومستعمرات زراعية في منطقة المتيجة.

لقد كان الهدف من هذه المستعمرات الزراعية هو تعليم الأهالي طريقة استخدام الوسائل الفلاحية ، ولأجل هذا الغرض ينبغي إنشاء ضيعة نموذجية من طرف كل مكتب عربي حتى تصبح مؤسسة فلاحيه لتعميم طرقهم الفلاحية وتلقين الفلاحين الجزائريين الطرق والوسائل الفلاحية الاستعمارية[2].

ولقد طبّق بيجو الحاكم العام سياسة اعتمدت على ضرورة الاحتلال بقوة وتأسيس القرى الفلاحية الكثيرة ، حيث بلغت في قسنطينة حوالي 25 قرية بين 1841–1844 ، وقرية فلاحيه في كل من عنابة وجيجل وقالمة وسطيف وفيليب فيل (سكيكدة) ، وأدى فشل هذا المشروع السياسي ألفلاحي الى استقالة بيجو يوم 21 جوان 1847 [3] .

المبحث الثالث: الوسائل المستخدمة في الزراعة:

إن إحدى المميزات الكبيرة للقطاع التقليدي هو سيادة العمل العائلي بالإضافة لبدائية أدوات العمل المستخدمة ونقصد بذلك كل ما يتعلق بالوسائل المادية والمقصود هنا هي تلك الوسائل التي يستعين بها الفلاح في العمل وذلك بقصد رفع إنتاجيته[4]وهي؛ محراث بسيط أو سكة محراث خشبية صلبة جدا يقوم بتعزيزها في الغالب بنعل حديدية ويقوم بجرّها إما

---

[1] - شارل روبير اجرون،الجزائر المعاصرة،المرجع السابق، ص

[2]- صالح فركوس ، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال** ، دار العلوم ، عنابة ، 2005 ، ص243.

[3]– عميراوي حميدة ، **السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838–1858** ، دار الهدى ، عين مليلة ، 2004 ، ص93.

[4]– حسن بهلول ، القطاع التقليدي ، المرجع السابق ، ص43.

بثورين أو ثور وحمار ، ولا يقوم بذلك إلا بخدش ظاهر في الأرض ، وكان يضاف الى ذلك أحيانا مشطا خشبية أو حزمة من الأشواك ، وكانت في الغالب ترفع عليها الحجارة ومنجل مستقيم[1]، كما كانت هناك مخابئ تحت الأرض للاحتفاظ بالحبوب من فصل لآخر أما الإنتاج فقد كان يتم سنة بعد أخرى[2].

كما كان هذا الإنتاج يخضع في الغالب للظروف الطبيعية ، هذا الأمر جعل الإنتاج يعرف تذبذبا[3] ، أما بالنسبة لعملية التسميد فقد كانت تتبع الطريقة المألوفة وهي عملية إحراق العشب لتخصيب الأرض ، حيث كانت الفلاحة التي تتم على الأرض المعروفة تسمح بتخصيب التربة حيث لم يكن يفرش عليها السماد المتكون من وحال الحيوانات بل كانت تترك فيها الجذور أو الجذام غير المستهلكة تماما ويتم تمرير المحراث في ثناياها[4].

أما فيما يخص القنوات وتجهيزات الري فكانت شبه مفقودة ما عدا بعض السدود الترابية المقامة على الوديان القريبة من المدن ، لكن مثل هذه العمال كانت محدودة وقليلة الانتشار وهي غالبا ما كانت نتيجة أعمال يقوم بها عبيد أو أسرى لصالح الباي أو لفائدة الإقطاعيين ، كما كانت هذه السدود عرضة للانهيار في أوقات الفيضانات[5].

وإذا ما شهد هذا القطاع من تطور فيمكن إرجاعه الى مبادرات سكانه الذين كانوا كلّما توفرت لهم الإمكانيات يحاولون تحسين طرق ووسائل إنتاجهم وإدخال إصلاحات على حياتهم الاقتصادية.

لقد كان لدخول المستعمر دورا في فرض أفكاره الاقتصادية ونصوصه التشريعية على المجتمع الجزائري[6]، فأحدث تغيّرا في كل شيء؛ في نمط التفكير وكذا في الإمكانيات التقنية التقنية للتكيف الأهلي ومع ذلك هل يمكن الحديث عن تغيير حقيقي في الفلاحة الجزائرية تحت الوصاية الاستعمارية للمكاتب العربية ؟

---

[1]– شارل أندري جوليان ، المرجع السابق ، ص17.

[2] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص150.

[3]– عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق ، ص26.

[4]– شارل أندي جوليان ، المرجع السابق ، ص17.

[5]– الغالي غربي وآخرون ، المرجع نفسه ، ص32.

[6]– صالح فركوس ، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844(–1871)**، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة 2006 ، ص198.

إن التأثير الحقيقي لهذه المكاتب هو حمل الفلاحين الجزائريين على الاقتناع بالمزروعات الصناعية الاستعمارية وتقويض تقاليدهم الفلاحية ، وذلك عن طريق استغلال أرضهم عن طريقهم بحيث تعلمهم استخدام وسائلها الفلاحية ولأجل هذا الغرض ينبغي إنشاء ضيعة نموذجية حتى تصبح مدرسة فلاحيه لتعميم طرقها ووسائلها الفلاحية الاستعمارية[1].

لقد تكيفت أساليب الإنتاج الزراعي مع هذا الواقع الجديد لتشمل قسما من الأراضي الرعوية ، ولم يكن ذلك التطور ليتحقق عن طريق تحسين التسميد وتكثيفه حيث أنه لم يعد ممكنا رعي القطعان لمدة أطول في الحقول التي صارت مخصصة للزراعة[2].

منذ بداية القرن الحالي نرى إن عدد الأدوات المستخدمة في زراعة الحبوب قد تضاعفت الى درجة كبيرة لأن الزراعة البدائية التقليدية التي تعتمد على الريع التفاضلي من النوعي الأول لم تعد محدثة بالإضافة الى أن سوق بيع أدوات ووسائل الإنتاج الزراعية قد شهد رواجا ن والجدول التالي يوضّح مقدار زيادة عدد الآلات والمعدات الزراعية في الجزائر للسنوات 1901 و 1905 [3].

جدول حول الآليات الزراعية في الجزائر(1901–1905)[4]

الآلات والمعدات	سنة 1901	سنة 1905	نسبة التزايد
مذرات	139	909	أكثر من 6 أضعاف
محشات	424	1559	حوالي أربعة أضعاف

[1]- المرجع نفسه ، ص199.

[2]- شارل روبير أجرون ، المرجع السابق ، ص30.

[3]– عبد العزيز وطبان ، المرجع السابق ، ص30.

[4] عبد العزيز وطبان ، المرجع السابق ، ص30.

حاصدات	981	3429	حوالي ثلاثة أضعاف ونصف
محشات وحاصدات بالأحصنة	2557	6552	حوالي ثلاثة أضعاف
عربات الجر الفرنسية		81522	/
عربات الجر العربية		8439	/

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في الزراعة فلم يدخل عليها أي تغيير إلا نادرا إذ لم يتطلب الانتقال الى الحاصلات النقدية أي تغييرات كبرى في أساليب الزراعة، فالجانب الكبر من هذه الحاصلات يسهل تواؤمه من الأنماط الزراعية السائدة ويمكن زراعته بالأساليب والأدوات التقليدية[1].

الفصل الثالث / الإنتاج الزراعي وتوزيعه

[1]- شارل عيسوي ، المرجع السابق ، ص ص 241 ، 244.

المبحث الأول:المنتجات الزراعية

المبحث الثاني :المنتجات الصناعية

المبحث الثالث:المنتجات الغابية

المبحث الرابع:المنتجات الحيوانية

الفصل الثالث / الإنتاج الزراعي وتوزيعه

المبحث الأول:المنتجات الزراعية

كان لظروف المناخية ونوعية التربة ونمط العيش تأثير مباشر على نمط الزراعي باختلاف المناخ من منطقة الى أخرى أدى الى ارتباط زراعة البقول والحبوب بالسهول الساحلية ،واختصاص الجبلية بالأشجار المثمرة وتركز الريفي مناطق الهضاب العليا في قسنطينة مع

زراعة معاشية بسيطة والاعتماد على الرعي كليا في السهول الوهرانية ،والأطلس الصحراوي في بعض المناطق المرتفعة كالونشريس والاوراس خاصة منها[1]:

1/ الحبوب:

ويقصد بها القمح والشعير والذرة والأرز والشيلم ،وتحتل الحبوب في الجزائر 40% من مجموع المساحة الإجمالية للزراعة أي حوالي 2860 ألف هكتار ،ومنها 782 ألف هكتار تحت تصرف لجان التسيير الذاتي ،والباقي أملاك خاصة،وزراعة الحبوب تتركز في الجهات الشمالية حيث المتوسط السنوي للأمطار لا يقل عن 300 مللتر ،وهو الحد الأدنى اللازم لزراعة الحبوب التي تقوم على الأمطار،حيث تزرع الحبوب في شهري سبتمبر وأكتوبر،وفي نهاية ماي وبداية يونيو تحصد الأرض[2].وتوزع إنتاج الحبوب على مختلف العملات : سطيف قسنطينة قالمة سوق أهراس،حوض الشلف،وعين بسام،السر سرو، وتيارت وسيدي بلعباس،وسعيدة[3]،ولقد وجدت فرنسا في حبوب الجزائر على قلتها مخرجا لازمتها عام 1847 لأنها سدت جزءا من احتياجاتها من هدا المردود،وعلى هذا الأساس لم تصل سنة 1860 حتى امتلأت الحقول الأوروبية المزروعة حبوب 9%من المساحات المزروعة في الجزائر[4]،ولقد سيطر الجزائريون على نسبة 70% من زراعة القمح و90% من زراعة الشعير ،إلا أنهم لا يملكون من تسويقه إلا 10 آلاف طن،كما أن المعمرين يسيطرون على أجود الأراضي،ومعدل إنتاج الهكتار في الأراضي التي سلبوها من الجزائريين8.7 قنطار، من القمح مقابل 4.9 قنطار .والقمح صنفين ،قمح صلب ويرتكز بالقطاع التقليدي خاصة في الشرق الجزائري،حيث الشروط المناخية الملائمة ،وهي لاستهلاك المحلي واهم الأنواع المنتجة هي:الزناتي ،البسكري،الملياني ،والقمح اللين احتل مساحات كبيرة خاصة منذ1890حيث أصبح يمثل حوالي 50%من مساحة الحبوب في قطاع المعمرين ويتمركز بالغرب والوسط[5]،حيث التربة والمناخ ملائمان ،وإنتاجه موجه نحو التصدير ويجد اهتماما

---

[1]- نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعدلي،المرجع السابق،ص55.

[2] –فندلين شلوصر، **قسنطينة أيام احمد باي**، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع ،ت:أبو العيد دودو، الجزائر،1977، دط، ص90.

[3]–حليمي عبد القادر علي،المصدر السابق،ص181.

[4] –عميراوي أحميدة،المرجع السابق، ص ص94,95.

[5] –عميراوي أحميدة وآخرون،**أثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830–1954)**،دار القصبة للنشر،الجزائر،2007،دط،ص60.

من الأوروبيين لذا لم يشهد تراجعا كباقي الحبوب ،وحتى سنة 1930 فان الإنتاج كان يركز على القمح الأبيض والقمح الباكر ،واهم الأنواع المنتجة هي: لوزال، موهون وبلغ متوسط المردود في الهكتار خلال (1930–1939) 5.06 قنطار من إنتاج الجزائريين و 8060 قنطار من إنتاج المعمرين[1] . وتحتل الحبوب 15% من مجموع الصادرات الزراعية،ولقد بلغت قيمة واردات الحبوب من الجزائر 467705 ملايين الفرنكات من مجموع واردات فرنسا البالغة 2563664 ملايين الفرنكات لسنة1928 ، وزراعة القمح[2] تأتي بالدرجة الأولى ثم تليها زراعة الشعير ثم الشوفان لان المساحة المزروعة قمحا فقط كانت تزيد على 1.6 مليون هكتار والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يبين المعدل الوسطي لمساحة زراعة الحبوب والكمية المنتجة من(1930–1940)[3]

نوع الحبوب	المساحة المزروعة (مليون هكتار)	الكمية المنتجة (قنطار)	محصول الهكتار الواحد(قنطار)
القمح	1.5	6 مليون	4.9
شعير	1.3	7 مليون	5
شوفان	4/1	1.5 مليون	7.5

والشعير ينتج بنواحي جيجل وبجاية ،وتمتد سهول على مساحة طولها 40 ميلا وعرضها 25 ميلا،وهي في منتهى الخصوبة وتنتج جميع أنواع الحبوب[4]، والشعير من الحبوب التي تتطلب تربة فقيرة وأمطار قليلة،و لاباس إذا كانت رملية، ولهذا تحتل زراعة الشعير المناطق الهامشية مثل السفوح الجبلية الشديدة الانحدار،وأراضي النجود القليلة الأمطار

وبلغت المساحة المزروعة شعيرا سنة 1925 حوالي626000 هكتار مقابل 1.3 مليون هكتار سنة1924 أنتجت حوالي 6 ملايين قنطار، ويدخل الشعير في غذاء الإنسان والحيوان،كما تضع منه المشروبات الكحولية،،ويأتي الشيلم في الدرجة الأخيرة من حيث المساحة والإنتاج ولا تتعدى المساحة المزروعة منه 150 ألف هكتار إلا نادرا ،ويشتهر الإقليم الغربي بزراعة الشيلم الذي يدخل في غذاء الحيوانات فقط[5].

---

[1]–عدوي الهوا ري،**الاستعمار الفرنسي في الجزائرسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي(1830–1960)**،ت:جوزيف عبد الله ط1 ،دار الحداثة،لبنان ،**1983** ، **ص**149.

[2] – ينظر الى الملحق رقم 1 صفحة 79 ضمن ملاحق البحث.

[3]–عبد العزيز وطبان ،**الاقتصاد الجزائري**،المرجع السابق،ص ص26,27.

[4]–محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص 108.

[5]–حليمي عبد القادر علي،المصدر السابق،ص 183.

أما الأرز فزراعته قليلة جدا وبدأت تجارب زراعته عند مصب نهر الشلف،فلقد تم زرع نحو ألف هكتار من الأرز و8.000 هكتار من الذرة،وهذه الأخيرة لا تنتج إلا حوالي ألف طن سنويا[1]،والجزائر تنتج كميات من الأرز الرفيع وتعتبر ناحيتي مليانة و معسكر كانتا تنتجان حوالي 6 ألاف صاع كل سنة وان سعر القنطار الواحد لا يتجاوز 8 فرنكات فرنسية[2].

2/ الخضر والفواكه:

أ- الحوامض:

ويقصد بها كل من البرتقال والمندرين والليمون،وتغرس أشجار الحوامض في الأرض السهلية الواقعة في ظل الرياح،فهي تتطلب تربة رسوبية متوسطة النفاذية وريا دائما في فصل الجفاف،وتشذيبا وحرثا في فصل الشتاء،وتشتهر بغراسه أشجار الحوامض سهول ومتيجة،مستغانم،والمحمدية وغليزان،سكيكدة،عنابه،بجاية،وتحتكر متيجة وحدها جل المساحة وثلثي الإنتاج الإجمالي للبلاد ،وتمثل الحوامض14%من الدخل الزراعي للجزائر،وبلغت المساحة المزروعة حوامض سنة 1925 حوالي 42 ألف هكتار،وهي حسب الأنواع :25الف هكتار للبرتقال،و13 ألف هكتار للمندرين و4الاف هكتار لليمون،وأنتجت هذه الأشجار كلها ما يقارب 420 ألف طن أي ما يعادل 10 آلاف طن للهكتار الواحد،وتحتل الجزائر المركز العالمي العاشر في إنتاج الحوامض[3] ،حيث تبلغ قيمة مجموع الصادرات الزراعية للخضار الطازجة والفواكه 6%من مجموع الصادرات الزراعية ،وتبلغ قيمة المنتوجات الجزائرية من الواردات الفرنسية للحوامض قيمة 122257 مليار فرنك من مجموع واردات فرنسا لسنة 1928[4]،حيث تحتل عمالة الجزائر 51%من مساحة الحوامض،وهران 34.4% م،أما عمالة قسنطينة فنسبتها 14%، وقد توسع قطاع الحوامض وأصبحت الجزائر من المنتجين للحوامض وبلغ إنتاجها لسنة 1928 :643502 قنطار،وتشارك الجزائر في هذا الإنتاج ب:44167 قنطار،وتحتل الجزائر المرتبة الأولى في إنتاج الحوامض بين البلدان العربية[5].

---

[1] -عبد العزيز وطبان،المرجع السابق،ص 27.

[2] -محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص 108.

[3] -حليمي عبد القادر علي،المصدر السابق،ص ص 202,203.

[4] -عدي الهوا ري ،المرجع السابق،ص ص 158,159.

[5] ينظر الى الملحق رقم 2 صفحة 80 ضمن ملاحق البحث.

فالبرتقال والليمون تنتشر غراسته على نحو 6 آلاف هكتار ،والماندرين تغرس على نحو 6 آلاف هكتار كذلك ،أما الليمون فيكاد يوجد في كل مكان لأنه لا يحتاج لمثل العناية التي تحتاجها أشجار النارنج والماندرين .

ويبلغ محصول البرتقال سنويا نحو 400 ألف قنطار؛ ومحصول الماندرين نحو 500 ألف قنطار ومحصول الليمون نحو 400 ألف قنطار[1] .وإضافة الى هذا نجد من أهم المنتوجات أيضا الكلومنتين ، اللتان تعتبران من أحسن الأنواع ويأتي بعدها البيان في إنتاجها وتشارك بنسبة 2% من الإنتاج العالمي للحوامض،ولان الحوامض تصدر الى فرنسا عن طريق البحر فهذا يتطلب تغليف متين ومكلف بعكس صادرات اسبانيا الى فرنسا التي تشحن بدون تغليف،وتستقبل فرنسا 80%من صادرات الحوامض واهم موانئ تصدير الحوامض العاصمة،ومستغانم، وعنابه، وسكيكدة، حيث تقع بقربها مراكز الإنتاج[2].

ب- البواكر:

تغرس بقلة في الجزائر ،والسبب قلة غراستها هو ما تستدعيه من كثرة أعمال ووفرة الماء[3]،ولقد دخلت زراعة البطاطا[4] في منتصف القرن التاسع عشر،والتي تبين للفلاح أنها تلبي حاجاته الاجتماعية[5]،وهي أنواع: بطاطا،طماطم والجزر والخرشوف، وقرنون.. وتنتشر زراعة الخضر على طول الساحل الجزائري،حيث المناخ المعتدل والتربة الرسوبية الخفيفة التي تساعد النباتات على مد عروقها بسهولة،وأكثر المناطق إنتاجا للبوا كو هي متيجة المشهورة بزراعة الجزر والبطاطا والطماطم، وسهول وهران التي تحتل المركز الأول في إنتاج الخرشوف[6]،وهناك عدة أنواع من البطاطا ،النوع التجاري المسمى بالهلاندي الذي ينضج باكرا وهو طويل وأصفر القشرة، كذلك نوع برطان، ومتوسط المردود يصل الى 30 و40 قنطار في الهكتار في زراعة فصل الشتاء، و50و80 قنطار في الهكتار في زراعة فصل الربيع،ومن البواكر الأخرى المنتجة هي: الطماطم، الجلبانة، اللوبيا، القرنون،

---

[1] – احمد توفيق المدني ،المصدر السابق ،ص 55.

[2] –عبد الرحمن رزاقي،المرجع السابق،ص ص83,79.

[3] –احمد توفيق المدني ،المصدر السابق،ص 52.

[4] ينظر الى الملحق رقم 3 صفحة 81 ضمن ملاحق البحث.

[5] –الغالي غربي،**العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**،المركز الوطني للدراسات والبحث العلمي،دار هومة،الجزائر دس،دط، ص 222.

[6] –حليمي عبد القادر علي ،المصدر السابق،ص 204.

الخس،القرنبيط واغلب هذه البواكر ينتج منها أنواع مختلفة في الشكل واللون فمثلا القرنون ينتج منه البنفسجي المشبع بالمياه ،والنوع الأخضر الطري ،وهذا الاختلاف يفتح لها أسواقا كثيرة حيث كان قرنون المنتج في الجزائر موجه لسوق التونسية ،أما القرنون المنتج في وهران فهو موجه لأسواق جنوب فرنسا،ويمتاز القرنون بتحمله لطول السفر،واغلبها لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية[1].

أما اللوبيا والجلبانة والفول والجر يوات والباذنجان لا تتعدى صادراتها مرساي لأنها لا تتحمل سفر شاق ووقت طويل ،حيث يصدر اغلبها لفرنسا، وظروف الإنتاج مشجعة،حيث كان المتوسط السنوي لصادراتها لسنة 1936 يصل الى 700000 قنطار،وتتم الصادرات الى فرنسا في براميل 100و150 كيلوغرام وسلات ب 30و50كلوغرام،وأما التصدير الى انجلترا السوق الثانية بعد فرنسا لصادرات البطاطا فتتم في صناديق ب25 كيلوغرام[2]

وشهدت صادرات الطماطم تقدما بين الحربين باستثناء1933-1935 حيث لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية،وتصدر في صناديق ب2و5 كيلوغرام وفي وضم ب10و15 كيلوغرام[3].

4/ التمور:

هي ثروة بلاد الجنوب ،ومورد حياة سكان الواحات، فواحات الجنوب الجزائري تعد ست ملايين نخلة مثمرة منها نحو المليون نخلة تنتج التمر المعروف بدقلة نور التي هي من أحسن أنواع التمر في العالم. أما محصول التمر الجزائري سنويا فهو نحو مليون وثمانمائة ألف قنطار[4]، تصدر احسم أنواعه للخارج بأسعار معتبرة، والباقي يستعمل لاستهلاك السوق الجزائرية[5].

المبحث الثاني: المحاصيل الصناعية

---

[1] – عبد الرحمن رزاقي،المرجع السابق،ص85.

[2] - عبد الرحمن رزاقي،المرجع السابق،ص88.

[3] – نفسه،ص89.

[4] –احمد توفيق المدني ،جغرافية القطر الجزائري،المصدر السابق،ص54.

[5] –نفسه،ص 55.

بعد التراجع الذي شهدته أسعار الحبوب في السوق العالمية وجهت الإدارة الاستعمارية المعمرين الى الزراعات الأكثر مرد وديّ وهي الزراعات الصناعية التصديرية وفي مقدمتها زراعة الكروم[1].

1/ الكروم:

ما كاد الاحتلال الفرنسي يستقر حتى شجع على زراعة الكروم ،فأصدرت فرنسا في 11يناير1851 قانون يشجع المعمرين على إنتاج الخمور،وهو قانون الموافقة على تصدير خمور الجزائر الى فرنسا[2]،حيث لم تعرف زراعة الكروم انتشارا واسعا قبل1880 وذلك لرفض المزارعين الفرنسيين لأي توسع لغراسه الكروم في الجزائر، تخوفا من منافسة المستعمرة الجزائرية لكروم فرنسا،ولما جاءت سنة1875أصيبت الكروم في فرنسا بآفة الفيلوكسيرا*[3]وأفسدتها فهاجر الكثير من منتجيها الى الجزائر وكذلك هجرة الكثير من الالزاس بعد الحرب مع ألمانيا 1870 ،وعمل هؤلاء على توسيع زراعة الكروم بالجزائر والاهتمام بإنتاجها،ولقد ساعدهم على ذلك غلاء أسعار الخمور في فرنسا نتيجة نقصان الإنتاج فيها ،وابتدءا من 1900 فان الكروم بدأت تكون قطاعات واسعة وذلك بالقضاء تدريجا على صغار المزارعين ،وهذه القطاعات ملك لشركات أو كبار الملاك[4].

ولقد كانت نسبة 10%من الملكيات الواسعة التي يسيطر عليها المعمرين تنتج 70% من الإنتاج الإجمالي للخمور،وتشارك وهران ب65%من الإنتاج العام وتنتج خاصة الخمور العذبة،أما الجزائر فنسبتها من الانتاج28؟%،ثم تأتي قسنطينة بنسبة7%،وعلى الرغم من هذا فان الإنتاج موجه لتكميل الإنتاج الفرنسي ذو الدرجة الكحولية الضعيفة،بينما تصل درجة الكحول في الخمور الجزائرية حتى 15 درجة في المناطق العليا،ولقد شهد نوع شاسلا دورا بارزا في صادرات عنب المائدة لنضجه مبكرا[5].

---

[1] –احمد بعلبكي ،المرجع السابق ،ص18.

[2] –حليمي عبد القادر علي،المصدر السابق،ص187.

[3] –محفوظ السماتي،المرجع السابق،ص157.

*وهو مرض قمل النبات الذي يصيب زراعة الكروم.(انظر أندري برنيان وآخرون،المرجع السابق،ص 361)

[4] – عبد الرحمن رزاقي،نفس المرجع،ص70.

[5] –عبد الرحمن رزاقي،نفس المرجع،ص.71

ولقد تضاعفت مساحة الكروم من 1881 الى1890 الذي جعل الإنتاج ينقل حجمه من 730041 هكتولتر سنة 1881 الى4914773 هكتولتر سنة1900[1].

جدول تطور مساحة وانتاج الكروم في الجزائر (1925-1928)[2]

السنوات	المساحة المنتجة (الهكتار)	الإنتاج(هكتولتر)	المردود الوسطي (هكتولترفي الهكتار)
1925	201467	12366115	61.3
1926	206087	8379142	40.6
1927	215647	8031499	61.2
1928	221756	13666623	61.6

الوحدة:هكتولتر في الهكتار

ومع نهاية القرن 19 لاقت هذه الزراعة نجاحا كبيرا بالرغم من المشاكل ،حيث أصبحت مع بداية هذا القرن تغطي مساحة160 ألف هكتار حيث ارتفعت في نهايته الى 400 ألف هكتار،وحتى الأزمة الكبرى لنظام الرأسمالي 1929-1932 كانت زراعة الكروم في الجزائر تشكل القطاع الرئيسي[3] في عملية تراكم رأس المال والذي كان يرحل معظمه الى فرنسا[4]، وأصبحت الجزائر تعتبر رابع دولة في إنتاج الخمور عالميا[5] وتبلغ النبيذ والخمور 40%من مجموع الصادرات الزراعية، وتبلغ قيمة النبيذ 1404186 مليون فرنك من مجموع صادرات فرنسا،وتبلغ قيمة الخمور 35077 مليون فرنك من مجموع صادرات فرنسا[6]،والتوزيع الجغرافي الجغرافي للمناطق الزراعية التي ترتكز فيها زراعة الكروم،السهول في الجزائر وتبلغ قيمة إنتاج الجزائر من الخمور 98.070 هكتار،وهران
253.272 هكتار[7]. ولقد انتشرت زراعة الكروم في جميع المناطق التلية حيث كانت المساحة عام 1878 تقدر بـ 15 ألف هكتار لتقفز المساحة عام 1890 الى 120 ألف

---

[1] -صالح عباد،**المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر(1870-1900)**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1984،دط،ص ص 95-96.

[2] المرجع نفسه ، ص96.

[3] ينظر الى الملحق رقم 4 صفحة 82 ضمن ملاحق البحث.

[4] -عبد العزيز وطبان المرجع السابق1،ص30.

[5] -حليمي عبد القادر علي،المصدر السابق،ص187.

[6] عدي هواري،**المرجع السابق**،ص ص158,159.

[7] -حسن بهلول،**الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر**،المرجع السابق،ص44.

هكتار، الى أن وصلت عام 1939 الى 380 ألف هكتار[1]، وتعد قسنطينة التي تحتل مساحة الكروم فيها 20.040 هكتار من أغنى المناطق الزراعية في الجزائر ففي سنة 1934بالنسبة لسنة1930 ارتفع الإنتاج الى ما يزيد عن 59%وهو معدل ارتفاع كبير،وكان يمكن لهذا المعدل أن يزيد لولا تدخل الإدارة الفرنسية التي أصدرت في 24 ديسمبر 1934 قانون تجميد زراعة كروم النبيذ،لان التوسع الكبير والإنتاج الجيد للنبيذ الجزائري أصبح يهدد زراعة الكروم في فرنسا[2]،بإضافة الى كون زراعة الكروم كانت موجهة الى خدمة مصالح المعمرين الأوروبيين لا طريق مواجهة حاجيات الشعب الجزائري،والفلاحة كانت موجهة ومكملة للفلاحة الفرنسية،وعلى هذا الأساس غرس المعمرون الكروم في مئات الآلاف من الهكتارات في أخصب الأراضي الجزائرية[3]، فالجزائر بالنسبة لهم ما هي إلا وسيلة الغرض منها الحصول على الثروات ولا سيما الحاصلات الاستوائية من مواد غذائية واحتكار أسواقها والنقل البحري منها واليها[4]. وتنقسم الخمور الجزائرية الى ثلاث أنواع:

1-خمور السهول: ودرجتها الكحولية مابين 9و 11و12درجة،وهي حمراء وردية.

2-خمور المنحدرات: وتقدم أحسن الأنواع،خمور المائدة،ودرجاتها الكحولية مابين 10و12 درجة.

3-خمور الجبال:ودرجاتها مابين12و15 درجة وهي بيضاء وحمراء وتصلح للحفاظ في زجاجات لمدة سنوات[5]

2/ الزيتون:

لقد كان الزيتون منذ القدم ثروة بلاد القبائل [6]،حيث بلغت مساحة الاراضي المزروعة زيتون مساحة 85 ألف هكتار لسنة 1934 ويبلغ عدد أشجار الزيتون نحو 9 ملايين شجرة منها نحو 6 ملايين شجرة للأهالي و3 ملايين شجرة للأوروبيين،حيث تشمل ناحية أوروبا وحدها

---

[1] -1- julien Charle-André , **Histoire de l'Algérie comtenporaine (1827- 1871)** , casba édition , Alger , 2005.P 214.

[2] -حسن بهلول،**الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر**،المرجع السابق،ص44.

[3] -**خطب الرئيس بومدين2 جويلية1970،الفاتح من ماي 1972**،ج 4،نشر وزارة الإعلام والثقافة،جريدة الشعب،الجزائر،1972،ص237.

[4] -محمد حسنين،**الاستعمار الفرنسي**،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1986،ط4،ص 29.

[5]-عبد الرحمن رزاقي،نفس المرجع،ص71.

[6] -هاينرشين فون مالتسان،المرجع السابق،ص 127.

نحو الثلث من كامل زيتون الجزائر[1]،بحيث بلغ عدد الأشجار المثمرة لعام 1925 حوالي 7.800.000 شجرة،ويوجد الزيتون على طول التل ،ويملك الجزائريين 60% منه أما المعمرين فيملكون منه40% من مجموع الزيتون بالجزائر،و90% من زيتون في وهران،و80%من زيتون مستغانم ومعسكر[2]كما ارتفع عدد أشجار الزيتون سنة 1934 في الجزائر ووصل الى حوالي 10 ملايين شجرة منتجة،وتحتل الأشجار مساحة تزيد عن 100 ألف هكتار،وتنتشر الأشجار المنتجة على طول الساحل نجدها في سكيكدة والقالة وغليزان وسيدي بلعباس،ومستغانم،إلا أن أهم مناطق إنتاج الزيتون هي منطقة القبائل حيث تحتكر تيزي وزو وحدها 31 ألف هكتار من مجموع مساحة زيتون الجزائر،كما يوجد بها خمس مجموع أشجار الزيتون في الجزائر[3] وهناك عدة أنواع من الزيتون من الأنواع المنتجة في الجزائر:

أ) شملال: وهو مطلوب من طرف الصناعة.

ب) أبركان:ويستعمل للحفظ وليس للتصبير.

ج) أزراز: ويستعمل أيضا للحفظ والتصدير.

ليمي:وتحتاجه صناعة الزيت،وهذه الأنواع توجد بعمالة الجزائر أما بعمالة قسنطينة فيوجد النوع الأحمر وهو مطلوب لنضجه باكرا ،والنوع المسطح الذي ينضج متأخرا ولا تأكله الطيور بينما في وهران يوجد نوع سيقوز يكون اغلب قسم من الزيتون المحفوظ المصبر.

ولقد بلغ الإنتاج المتوسط لزيت الزيتون خلال 1930-1939 هو166000 هكتولتر وهذا يعطي الجزائر المرتبة 7 بنسبة 2% من الإنتاج العالمي [4].

3/ التبغ:

وهو من أهم المغروسات الصناعية ،ويشتغل المسلمون وخاصة أهل الجبال منهم بغراسته ،وقد أخذوه عن الأتراك ،فالمساحة المغروسة تبغا تبلغ 30 ألف هكتار وتنتج 800 ألف قنطار في السنة الواحدة[5]،ثم أخذت المساحة المزروعة تبغا تزيد ومع بداية مطلع القرن العشرين بلغت المساحة المزروعة تبغا 34 ألف هكتار،كما ارتفع الإنتاج الى أن بلغ ما

---

[1] -احمد توفيق المدني،المصدر السابق ،ص54.

[2] -عبد الرحمن رزاقي،نفس المرجع،ص80.

[3] - حليمي عبد القادر علي،المصدر السابق،ص197.

[4] عبد الرحمن رزاقي،نفس المرجع،ص ص80، 81.

[5] -احمد توفيق المدني،المصدر السابق ،ص52.

يقارب 22 ألف قنطار، ثم انحدر الإنتاج الى مادون 150 ألف هكتار، والمساحة الى مادون 22 ألف هكتار، والسبب هو أن الذين كانوا يقومون بغراسة وإنتاج التبغ هم مواطنون جزائريون وقد كانوا يجبرون على بيع الغرام منه بثمن بخس الى الشركات الاستعمارية الفرنسية التي كانت تجني من وراء شراء التبغ أرباح هائلة ،حيث توجد اغلب حقول التبغ في عنابة التي تعتبر أول منطقة جزائرية من حيث المساحة والزراعة و الإنتاج في التبغ ، لأنها تملك 3 أرباع من المساحة الإجمالية ،ثم تأتي بعدها منطقة القبائل ثم الجزائر ،ومتوسط إنتاج الهكتار الواحد من التبغ يصل الى عشرة قناطير [1]، ولقد انتشرت زراعة التبغ في الجنوب وتعد الوادي المركز الرئيسي لإنتاج التبغ في الجنوب الجزائري ،وإنتاجه يتأرجح مابين 500 و800 قنطار ،ولقد وصل إنتاج التبغ في سنة 1910 الى 150.000 كلغ[2]،وعلى الرغم من هذا فلم تعرف هذه الزراعة تطورا كبيرا ،ويرجع هذا الى طبيعة الفلاح الجزائري الذي يفضل الزراعة الاستهلاكية على الزراعة النقدية[3].

4/ القطن :

لقد كان القطن من المزروعات التي تم العمل على محاولة نشرها بين الفلاحين الجزائريين ، ولقد تأسست لجان للاطلاع على تلك النباتات لإنتاج هائل وجيد ، وفي هذا الإطار صدر مرسوم إمبراطوري مؤرخ في 16 أكتوبر 1853 يهدف الى تشجيع زراعة القطن بالجزائر عن طريق إشراك العنصر الأهلي من خلال استخدام اليد العاملة الأهلية لصالح الأوروبيين[4].

ولقد عملوا في كل مكان على زراعة القطن والاهتمام الشديد به من أجل الحصول على نتائج باهرة ، ولإنتاج نبات جيد من القطن ، وقد تم استخدام اليد العاملة بمنطقة القالة ، كما تم اختيار الحقل المخصص وكل الحاجيات كما عمل الملازم "ميسرين" وهو رئيس المكتب العربي قالمة على نشر زراعة القطن بقالمة ، وقد كان هذا التفكير يتجه لجعل هذا النوع من المزروعات تتبناه عائلات الفلاحين[5].وفي المقابل لم ترقى زراعة القطن الى النجاح الذي

---

[1] – حليمي عبد القادر علي،المصدر السابق،ص ص،206 ،207.

[2]– عثمان زقب،**الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية** في منطقة **وادي سوف 1918– 1947 وتاثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا** ،مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة الحاج لهضر،باتنة،2006 ،ص 30.

[3] الغالي غربي وآخرون،**العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد** ،المرجع السابق،ص 220.

[4]- صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص243.

[5] –صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص ص 200–201 .

حققته الزراعات الأخرى،بيد أن الشروط المناخية في الجزائر غير ملائمة[1]،فلقد حاولوا زراعته 6 مرات على نطاق واسع وشجعوا المزارعين على زراعته باستيراد المواد اللازمة لزراعته واستصلاح الاراضي على حساب الدولة ،ففي سنة 1854 اقترحت مكافئة مالية قدرها 25.000 فرنك لمدة 5سنوات لمن يزرع القطن[2]،ولقد زرع القطن في متيجة وحول بوفاريك وفي منطقة بونة وخاصة في منطقة الغرب في سهول الهبرة والمقطع ،ومن هكتارين اثنين في 1850 الى 1913 هكتار مع 435 مزارع في 1856 ،إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل[3]،

لذا تحولت نطاقات إنتاجه في متيجة ووهران وعنابة الى زراعة التبغ والكروم[4] ،وفيما بعد عادت زراعة القطن في الظهور من في بعض المناطق(الشلف وسهول عنابه)[5]

المبحث الثالث:المنتجات الغابية

1/ الفلين:

تحتل الجزائر المرتبة الثالثة عالميا في إنتاج الفلين لسنة1934،حيث تبلغ قيمة إنتاجها من الإنتاج العالمي 12%، بلغ نحو 113200 قنطار ،والأماكن التي كانت هذه الشجرة تغطي مساحتها هي المناطق الجبلية ،التي لا تتراوح علوها 1200 متر فوق سطح البحر ،والمناطق المحاذية للسواحل ،لأنها من النباتات التي تتطلب الرطوبة والمناخ المعتدل ،واهتم بها الاستعمار وادخل عليها بعض غابات الفلين في الدومين الدولة والبلديات ،وتنتشر أشجار الفلين في جبال الأطلس التلي لأنها اقرب الى البحر الذي يوفر النمو الطبيعي واهم المناطق التي تنتشر بها هي بجابة ،جيجل،مليانة،والقل وسكيكدة وعنابة والقالة ،فهي قريبة من البحر وقليلة الارتفاع عن سطح البحر وتربتها أكثر ملائمة ،ويدخل الفلين في الكثير من الصناعات: كصناعة صمامات الزجاجات الخمر وصناعة الألواح الفلينية[6] ،ولقد كان جمع محصول الفلين ،في البداية عن طريق اقتلاع الأشجار البالغة الكبر،ولقد كان الفلين يصدر انطلاقا من موانئ عنابه

---

[1] –عميراوي احميدة ،المرجع السابق،ص202.

[2] –شارل اندري جوليان،المرجع السابق،ص640.

[3] ايف لاكوست،المرجع السابق،ص409.

[4] شارل روبير اجرون،المرجع السابق،ص 671.

[5] ايف لاكوست،المرجع السابق،ص408.

[6] –حسن بهلول **الغزو الراسمالي الزراعي للجزائر**، المرجع السابق ، ص ص 53 ،54،

سكيكدة،وقد قدر عدد الأشجار المقتلعة في الفترة الممتدة بين 1870–1875 بمليون شجرة أي(966.311 شجرة)[1]،وفيما بعد تضاعفت غراسة أشجار الفلين الى ثلاثة أضعاف وبلغت مساحتها 175 ألف هكتار سنة 1913 [2] .

2/ **الحلفاء:**

لقد أولت السلطات الاستعمارية هذه النباتات اهتماما حيث قدرت قيمة إنتاجها 37 ألف طن عام 1870 حيث منحت امتيازات لشركاته منها الشركة الفرنسية الجزائرية لاستغلال 300 ألف هكتار[3]،ولقد احتلت الحلفاء نسبة 14.17 من المساحة الكلية لسنة 1900 [4]،ويختلف إنتاج الحلفاء من سنة الى أخرى ،وتوجد هذه النباتات في النجود القليلة الأمطار والتربة الغير فيضية مثل منطقة السعيدة، سبدو، فرندة، المشرية، العين الصفراء وفي الجنوب الجزائر بمنطقة الجزائر عين بوسيف، وبوسعادة والجلفة وفي في الشرق بقسنطينة وباتنة وتبسه،وأما المساحة الإجمالية لأراضي الحلفاء فتزيد عن مساحة الغابات الشجرية من الفلين والصنوبر ،وتبلغ حوالي 3976000 هكتار منها 750 ألف هكتار مختلطة بالأشجار والباقي مساحات لا توجد بها شجيرات الحلفاء وحدها، وهذه المساحة تمثل سبع مساحة الجزائر ولكن الإنتاج لم يبلغ الحد المرغوب وهو 350 ألف طن، ومرد هذا أن النطاقات المستغلة هي عبارة عن أشرطة لا تبعد إلا قليلا عن السكك الحديدة وطرق المواصلات المعبدة، والسكان الذين يقيمون بجمع الحلفاء يفضلون استغلال الأماكن القريبة من المواصلات[5]، ولقد حدث توسع في إنتاج الحلفاء لان الطلب الخارجي على الحلفاء كان مرتفعا باستمرار، وقد زادت الصادرات من حوالي 5890 طن عام 1919 الى 104.965 طن سنة 1922

و139.260 طن سنة 1925 و213.180 طن سنة 1928، وبقيت الجزائر في هذه المادة الزراعية الصناعية تابعة للسوق الخارجية، وكانت الأرباح المحققة لا يستفيد منها

---

[1] –شارل روبير اجرون،**الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871–1919)**،ج1،د ط ، دار الرائد للكتاب،الجزائر،2007،ص 200.

[2]–شارل روبير اجرون ،المرجع السابق،ص 348.

[3]–صالح عباد،**المرجع السابق**،ص 99.

[4]- عبد العزيز رأس مال،"البداوة الى أين(دراسة سوسيولوجية للبداوة من خلال قرية جزائرية)"،**مجلة التاريخ**،المركز الوطني للدراسات التاريخية ،رقم21،الجزائر،1986،ص113.

[5]– حليمي عبد القادر علي،المصدر السابق،ص98.

الجزائريين ، فالإدارة الاستعمارية هي التي تنضم وتجمع المحاصيل عن طريق مصلحة الري والغابات الفرنسية[1]

المبحث الرابع:المنتجات الحيوانية

أولا:تربية المواشي.

تربية المواشي معروفة بها الجزائر تقليديا، وحتى بعد الاحتلال بقيت تابعة للقطاع التقليدي في اغلبها وتطورها مرتبط بتطوره[2].ولق طبق نمط الحياة الرعوية في شمال إفريقيا ككل،عندما كانت حياة الترحال والتنقل تغلب على حياة الاستقرار والتمركز،فقد كانت درجة تطور القوى الإنتاجية ضعيفة،لان عدد السكان كان قليلا وكانت معرفتهم بوسائل الاستغلال الزراعي متخلفة،كما كانت أدوات العمل لديهم بدائية ومن ثمة كان الأسهل عليهم أن يباشروا حياة الرعي[3].

1/ الأغنام:

يعتبر الغنم قوام المواشي،وهي مطلوبة في الاستهلاك المحلي،كما تشارك في الصادرات ،لكنها شهدت تراجع فيما بين الحربين نتيجة عدم العناية بها،من حيث التطعيم ضد الأمراض،ووضعها في إسطبلات لحمايتها من البرد والأمطار،وكثيرا ما يهلك أعداد كبير منها، فبسبب قحط 1920 هلك حوالي 3 ملايين،وتأثروا ببرد شتاء 1923،حيث انخفض عدد القطيع الى 4 ملايين بينما كان يقدر في 1919 بحوالي 8375000 رأس،من مجموع 9 مليون رأس،وبسبب جفاف وقسوة برودة عام 1931 هلك عدد كبير من المواشي،ويقدر ما هلك بحوالي 1500000 رأس من مجموع 4725000 رأس أي ضياع أكثر من 35% من مجموع غنم الجزائريين[4]، وكان عددها يضمحل بشكل ظاهر حيث انتقل من 10.538.000 رأس سنة1887 الى 6.351.306 رأس سنة 1900 أي بحوزة 100 من السكان في الفترة الممتدة 1885 الى 1889 285 رأس من الغنم، ثم تراجع العدد مابين الفترة 1895 الى 1899 الى 190 رأس فقط الى كل 100 من السكان [5]وتربية المواشي تظهر في المناطق الوعرة غير الملائمة للزراعة أو الصعبة الاستغلال،والصعوبة تعود إما لشدة الانحدار كما

---

[1] –حسن بهلول،**الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر**،المرجع السابق،ص 51.

[2]-عبد الرحمن رزاقي،المرجع السابق،ص113.

[3] –حليمي عبد القادر،المصدر السابق،ص115

[4]– محمد حسن بهلول ،المرجع السابق،ص24.

[5] - شارل روبير اجرون ،**الجزائريون المسلمون وفرنسا**،المرجع السابق،ص 321.

هو الحال في جبال المنطقة التلية، أو قساوة المناخ وقلة الأمطار كما هو الحال في إقليم النجود أو الصحراء، ويؤكد هذا توزيع المواشي الجزائرية في مختلف المناطق، فتعتبر المنطقة الممتدة من المدية حتى الجلفة أول منطقة جزائرية في تربية الأغنام ،وتحتل وحدها نسبة 19% من مجموع المواشي الجزائرية،حيث نجد بها أكثر من 1.3 مليون رأس غنم لسنة 1919، وتحض عنابه بنسبة 20% من مجموع المواشي الجزائرية حيث بها 900 ألف رأس من الغنم[1].

ولقد انخفضت صادرات المواشي من الغنم وذلك راجع الى ارتفاع الاستهلاك المحلي الذي انتقل في المذابح الرسمية من 693000 رأس عام 1919 الى931000 رأس عام 1929،ثم 1350000 رأس عام 1938 هذا دون حساب ما يذبحه الجزائريون في الأعياد والمواسم ،بالإضافة الى استراد فرنسا في هذه الفترة حيوانات حية ولحوم مبردة وطازجة من بلدان أخرى،وصادرات الغنم توجه بالأساس الى الأسواق الفرنسية وهي تغطي عجز الغنم الفرنسية عن كفاية حاجتها من اللحوم[2].

2/ الأبقار:

كانت البقر تشكل المصدر الرئيسي لمصدر المال لدى الأهالي لأنهم لا يستهلكونه في الغالب[3] ،والبقر الجزائري من النوع المطلوب في الأسواق، وخاصة بقر الشرق الجزائري الذي يزن مابين 200 كيلو غرام للبقرة و250 كيلو غرام للثور،لكن النوع الجزائري بدا يشهد منافسة من طرف البقرات الأوروبية، وخاصة على الساحل

وبالقرب من المدن الكبرى حيث يرتكز الأوروبيين، ولما كانت البقرات تتطلب أراضي خصبة وعناية كبيرة فان تربيتها اقتصرت على القطاع الأوروبي[4]، حيث تحض عنابه وحدها

---

[1] – عبد الرحمن رزاقي،المرجع نفسه،ص114.

[2]– شارل روبير اجرون ،**الجزائريون المسلمون وفرنسا**،المرجع السابق،ص 323.

[3]– أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق،ص 153.

[3]– عبد الرحمن رزاقي،المرجع السابق،ص115.

[4]– حليمي عبد القادر علي ،المصدر السابق'ص 116.

[5] –عبد الرحمن رزاقي،المرجع السابق،ص.114

[6]– شارل روبير اجرون ،**الجزائريون المسلمون وفرنسا**،المرجع السابق،ص 324.

ب:191 ألف رأس من الأبقار[1]،ولقد بلغ عدد قطيع البقر قبل مجاعة 1867 1.096.000 سنة 1877 تراجع الى 841.711 رأس سنة 1900 [2]ولقد تناقص عددها من 1200000 رأس قبل الحرب العالمية الأولى الى 886985 رأس عام 1928،نتيجة عدم الاهتمام والاستهلاك والتصدير المضني خلال الحرب،والنقص سجل من الجانب الذي يملكه الجزائريون. ولقد كانت الجزائر تصدر حوالي 72171 رأس من الثيران قبل الحرب،لكن صادرات البقر انخفضت فيما بين الحربين ،وشهدت انخفاضا في الحجم خاصة بعد 1930،وهذا يرجع الى الزيادة في الاستهلاك المحلي الذي انتقل في المذابح الرسمية من114000 رأس عام 1919 الى 249000 رأس عام 1939[3] .

3/ الإبل:

وهي سفن الصحراء ،يملك عرب الصحراء والنجود منها 250 ألف دابة،يستعملونها للسفر ولحمل الأثقال ،ونقل البضائع ولإعمال الري[4].

تقوم الجمال مقام البقر عند سكان الصحراء،فيشربون حليبها ويأكلون لحمها، ويستغلونها لحمل الأثقال، وحليب النوق دسم وذو طعم حارق جدا بسبب أكلها لنبات الحسد،و اللحم عديم الدهن، ولونه احمر فاتح،ولابد أن يطبخ مدة طويلة قبل أن يصبح صالحا للأكل[5] بالإضافة الى الغنم والبقر والإبل كانت هناك الخيل حيث ضحيت عنابه ب:54 ألف من الخيل لسنة 1918 [6]ولقد انخفض عدد هذه الأخيرة من 221329 رأس قبل الحرب العالمية الى 165957 رأس خلال الفترة الممتدة بين 1919–1928 ،ويرجع هذا الانخفاض الى أن الحصان العربي بدا يفقد أهميته حيث أصبحت الأحصنة الأوروبية الضخمة تعوضه في الخدمات الثقيلة .

4/ الماعز:

---

[4] فندلين شلوصر،المصدر السابق،ص102.

[5] احمد توفيق المدني،نفسه،ص 58.

[6] حليمي عبد القادر،المصدر السابق،ص219

وهي عادة توجد بكثرة في الجهات الجبلية وبقلة في غيرها حيث يوجد بالجزائر حوالي4 ملايين من الماعز وكلها من النوع الصغير ،وهي لا تتطلب مراعي خصبة بل تكفيها الأعشاب الفقيرة،وحتى الشوكية،وانخفض عدد القطيع في الجزائر الى ما يقارب مليون ونصف رأس من المعز لسنة1919 ،وتعد عمالة عنابة أول عمالة في تربية الماعز،تليها عمالة الأوراس[1].

*الماعز بالمعدلات الخماسية:

1900-1904 3.981.691 رأس

1905-1909 3.999.373 رأس

1910-1914 3.763.789 رأس

ويتضح مما سبق أن تدهور الثروة الحيوانية لم يقتصر فقط على القطعان الغنم فقط بل عرف قطيع الغنم نفس المصير[2].

ثانيا: مشتقات الإنتاج الحيواني.

واهم هذه المنتجات:الصوف فهي تلعب دورا بارزا في تلبية حاجيات السكان، وتأتي بعدها الجلود التي تشارك بقيمة معتبرة في الصادرات،ثم اللحم المبرد والطازج ،وكذلك الشعر والوبر،والعظام والقرون[3].

ولقد وجدت الصوف الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى استقبالا واهتماما من السوق الفرنسية عندما ضعفت موارد هذه الأخيرة من استراليا والأرجنتين،بعد الحرب فتوجهت نحو الجزائر[4]،كان يمكن أن يلعب الصوف دورا مهما وأن تكون هي والشعر والوبر قاعدة لصناعة النسيج التي كانت من أكبر أسباب العجز التجاري ولكنها لم تجد صناعات تستقبلها وحتى الصناعات التقليدية التي كانت تهتم بالصوف ، و صناعتها ضخمة فقد انحصرت بسبب المنافسة. ولهذا ظل الصوف يصدر في شكل خام وصادراتها تتبع تطور قطيع الغنم من حيث الزيادة والنقصان. ونلاحظ أسعار الصوف كالعادة متدهورة فيما بين

---

[1] -نفسه،220.

[2] -شارل روبير اجرون،**الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج 1،المرجع السابق ،ص 322.

[3] - شارل روبير اجرون ،**الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2 ،المرجع السابق،ص .427

[3] -حليمي عبد القادر،المصدر السابق،ص210

[4] -عبد الرحمن رزاقي،المرجع السابق،ص119.

الحربين ،وخاصة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية ،حيث لم تجد الطلب المعهود ورغم إعادة تقييم الأسعار وارتفاعها بعد1936 فإن التدهور في أسعار الصوف امتد حتى الحرب العالمية الثانية ،وهذا راجع إلى حركة الاستعمار في الجزائر تتبع الأسعار في فرنسا .ثم تطورت المنتوجات ذات الأصل النباتي التي أصبحت تنازل المنتوجات الصوفية[1]

كانت الجلود هي الأخرى تدخل ضمن الصادرات ،وقد ازداد عليها الطلب في الأسواق الخارجية فكانت جلود الماعز مطلوبة من طرف السوق الفرنسية والأمريكية[2] وسجلت زيادة في صادراتها بالسبة إلى ما قبل ح ع 2 كذلك جلود البقر التي شهدت تحسنا في صادراتها ،أما جلود الخرفان و الأغنام فشهدت تراجعا كبيرا تراجع الغنم والاستهلاك المحلي تبعا لزيادة السكان الجزائريين وتشارك جلود الجديان بقيمة معتبرة في صادرات الجلود ،لكنها غير منتظمة نظرا إلى أن استهلاكها يتركز في القطاع التقليدي الذي استهلاكي من اللحوم غير منتظم وبلغ ما صدر منها عام 1937 إلى 121 قنطار بقيمة 230000 فرنك.

وكانت الجلود بعد الاستهلاك المحلي تتراوح ما بين 21000و22000 قنطار من الجلود البقر 600 قنطار من الجلود الخيل والبغال و15000إلى 22000 قنطار من جلود الماعز و1500إلى2000 قنطار من جلود الغنم.

وتأثرت صادرات الجلود بالأزمة الإقتصادية العالمية وخاصة من حيث القيمة[3].

ثالثا / الصيد البحري(غلال البحر):

إن الساحل الجزائري كثير الحيتان، وبه مختلف أنواع الأسماك ،يفي صيده بحاجة سائر السكان ،وحتى أهل الصحراء منهم،ويشتغل غالبا بصناعة صيد السمك جماعة من الطليان والاسبانيين،ويصطاد زيادة عن اسماك الصغيرة الاعتيادية نوع التن، وتنصب له شباك في أرزيو ،ورأس تاما نتفوس ودلس، وله معامل لتصبيره بالملح وزيت الزيتون ووضعه بعلب الحديد ، واهم هذه المعامل موجود في الغزوات ،والمرسى الكبير وعنابة وسكيكدة.

أما المرجان فيوجد بكثرة على الساحل الشرقي، بين القالة، والقل ،وعنابة، ولا تزال هذه البلاد ترسل منه ما يفي بحاجة الأسواق الأوروبية[4]،وأهم موانئ صيد الأسماك بالجزائر:

---

[2] شارل روبير اجرون،**الجزائر المعاصرة**،المرجع السابق،ص724.

[3]– عبد الرحمن رزاقي،المرجع السابق،ص200.

[4] –احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص58.

1/ميناء بني صاف:

ويأتي في الدرجة الأولى لصيد الأسماك الزرقاء أو الأسماك المهاجرة مثل: السردين والتن والميرلوا والأسماك البيضاء،أو اسماك الأعماق مثل البوري والروجي والباجو وسمك موسى[1].

2/ ميناء الغزوات :

وتنتج كميات كبيرة من الأسماك البيضاء والزرقاء على السواء،وتأتي بعد الغزوات في الأهلية موانئ بوحجر والمرسى الكبير بوهران وارزيو ومستغانم،وهذه الموانئ كلها في الغزوات الإقليم الغربي تكثريها الأسماك المختلفة.[2]

3/ميناء الجزائر:

وهي أهم منطقة لصيد الأسماك في الإقليم الجزائري الأوسط ، تليها في الأهمية موانئ شرشال وتنس وسيدي فرج وبوسماعيل، وشيفالوا وكوربي ودلس.

4/ميناء سكيكدة :

وهو أهم ميناء لصيد الأسماك في الإقليم الشرقي تأتي بعدها موانئ القالة، وبجاية، وجيجل والقل[3].

---

[1]–نفسه،ص 59.

[2] – حليمي عبد القادر علي، المصدر السابق، ص212.

[3]– احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص59.

الفصل الرابع: تأثير السياسة الزراعية الاستعمارية على الجزائريين

المبحث الأول/ تأثيرها على القطاع الزراعي المحلي.

المبحث الثاني / تأثيرها على الجزائريين.

الفصل الرابع: تأثير السياسة الزراعية الاستعمارية على الزراعة و المجتمع الجزائري.

المبحث الأول/ تأثيرها على زراعة الأهالي.

لقد كان للسياسة الزراعية التي انتهجتها السلطة الاستعمارية لضرب الزراعة الأهلية تأثيرا كبيرا جدا والذي انعكس بدوره على المجتمع الجزائري ككل في مرد وديّ الإنتاج وتنوعه.

من المعروف أن معظم الجزائريين كانوا يعتمدون أساسا على ما تنتجه الأرض من خيرات كما أن معظمهم كانوا فلاحين لهذا لم ترد الإدارة الاستعمارية أن تبقي على الوضع السابق ، بل أن تخلق وضعا اقتصاديا جديدا في الجزائر فأولت أهمية كبرى للأراضي الزراعية واعتبرتها الركيزة الأساسيّ لهيكلتها[1].

فلقد سنت الإدارة الاستعمارية العديد من القوانين لسلب الأرض من الأهالي والتي كانت تعتبر بالنسبة لهم ليست مجرّد مردود مادي بل هويّة[2].

فقد مارست السلطة الفرنسية في الجزائر سياسات مختلفة[3] ومن بينها عملية التفقير في حق الجزائريين من خلال مصادرة أخصب الأراضي الفلاحية عنوة أو بواسطة قوانين ومنحها للمعمرين[4] وإبعاد الجزائريين عن تلك الأراضي الى المناطق الجبلية وأقصى الجنوب[5] ، وهذا

---

[1]– الغالي غربي وآخرون ، **العدوان الفرنسي على الجزائر** ، المرجع السابق ، ص219.

[2]– عبد الحميد زوزو ، **الملتقيات التاريخية الجزائرية** ، المرجع السابق ، ص38.

[3]– عميراوي حميدة ، **السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1858/1838** ، المرجع السابق ، ص83.

[4]– عمار عمور ، الجزائر بوابة التاريخ ، المرجع السابق ، ص251.

[5]- عبد الرحمان بن الجيلاني ، **تاريخ الجزائر العام** ، ج5 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2009 ، ص159.

من أجل استيطان كيانات اجتماعية أوروبية على أرض الجزائر [1] ، وفي هذا الصدد أعلن الجنرال بيجو في 14 ماي 1840:" حيثما وجدت مياه صالحة وأراضي خصبة يحق للأوروبيين الإقامة فيها دون البحث عن مالكها ، وبما أن الجزائريون سوف يدافعون عن أراضيهم بكل قوة[2] ... يجب أن ندفعهم للصحراء وعندما لا يستطيعون الحياة سوف يعودون ... ليجدوا أنفسهم خدّاما خاضعين كليا أو جزئيا لموظفينا وقوانيننا"[3].

وبسبب هذه القوانين التي فرضتها السلطة الاستعمارية تقلصت الملكية الزراعية للجزائريين[4] حيث بلغت عام 1883 مقدار 8188410 هكتار ثم انخفضت سنة 1930 الى 5791225 هكتار أي بمعنى فقدان 29 في المئة من الأراضي خلال 20 سنة[5] ، ومباشرة بعد حملة الاحتلال لم تتأخر الإدارة الاستعمارية عن تعزيز عملية العدوان على الجزائر بالسطو على أملاك الجزائريين من خلال العديد من التشريعات نذكر منها:

1/ مرسوم 8 سبتمبر 1830.

ويشمل مصادرة الأوقاف الإسلامية والاستيلاء عليها ، وقد لحقه قرار 7 ديسمبر 1830 والذي يلحق الأوقاف جميعها بأملاك الدولة الفرنسية وبالاظافة الى أراضي البايلك[6] ،وكذا مرسوم سنة 1832 الذي انصب على القبائل الثائرة[7].

2/ قانون 1 أكتوبر 1844.

ويخص الأوقاف والممتلكات العقارية وأهم محتوياته أن الأرض غير المستغلة والتي لا تثبت ملكيتها قانونيا بعقد مسجّل في المصالح العقارية الفرنسية تصبح تابعة لأملاك الدولة كما يمنح هذا القانون للأهالي مدة ثلاثة أشهر لوضع مخططات مفصلة للأراضي التي بحوزتهم

---

[1] –عميراوي حميدة ، **موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2004 ، ص168.

[2] عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص252.

[3] ألكسيي دي توكفيل ، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان** ، ترجمة ابراهيم صحراوي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 ، ص130.

[4] Mehfoud Kaddach**, L'Algérie des Algériens histoire de l'Algérie 1830-1954** , édition Rocher noir, p146.

[5] أحمد مهساس ، المرجع السابق ، ص168.

[6] موسى عاشور ، **أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف** ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني للعقار في الجزائر ابان الاحتلال 1830–1926 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 76–77.

[7] محمد بلقاسم حسن بهلول ، المرجع السابق ، ص23.

مبينين فيها الموقع والمساحة وتسلم للمصالح الفرنسية لدراستها ، كما ينص أن كل أرض لا تخضع لهذه العملية تعتبر أرض بدون مالك[1].

3/ قانون 31 أكتوبر 1845.

ويختص بمعاقبة كل من يقوم بعمل عدائي ضد الحكم الفرنسي أو ضد القبائل الجزائرية الموالية لهم وكل من يساعد العدو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

4/ قانون 31 جويلية 1846.

ويقضي بمصادرة أراضي البور والرعي التابعة للعرش والقبائل الرحّالة بدعوى أنها غير مستغلة[2] ، إلا إذا عادوا إليها في حدود شهر واحد من يوم قرارهم وطلبوا العفو من حاكم العمالة التي يقطنون بها ، ويهدف هذا القرار الى عزل الشعب عن المقاومة[3].

5/ قانون 16 جوان 1851.

ويقضي بمصادرة أملاك القبائل وإلحاقها بملكية الإدارة الاستعمارية[4] الذي يحدد دومين الدولة بجميع الملكيات المصادرة الملحقة بدومين الدولة وجميع أماكن الأخشاب والغابات[5].

6/ مرسوم 30 أكتوبر 1858.

ويمدد إجراءات الأمرية الحكومية لعام 1844 وتمس بذلك بعض الملاك المسلمين[6].

7/ مرسوم 22 أفريل 1863.

وهو التشريع الاستعماري المعروف بالسيناتوس كونسيلت ، والذي يتضمن توزيع الراضي الجماعية ، والعرش منها بصفة خاصة بين الدواوير بعد تحديد حدود الأعراش[1]، وقد تمكن الأوروبيين من اكتساب المزيد من الأراضي الزراعية.

---

[1] الغالي غربي وآخرون ، **المر**جع السابق، ص220.

[2]– محمد بلقاسم حسن بهلول ، المرجع السابق ، ص27.

[3] –الغالي غربي وآخرون ، المرجع السابق ، ص221.

[4]- نصر الدين بن داود ، **العقار في الجزائر إبان الاحتلال 1830–1962** ، المرجع السابق ، ص52.

[5] –محمد بلقاسم حسن بهلول ، المرجع السابق ، ص23.

[6] –بوعزة بوضرساية وآخرون ، المرجع السابق ، ص205.

8/ قانون 26 جويلية 1873.

والذي ينص على إنشاء الملكية الفردية بمعنى الخاصة ن والقضاء على الملكية الجماعية للقبائل والعراش ، و يعتبر هذا القانون مكمّلا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي 22 أفريل 1863 بإقرار الملكية الفردية للجزائريين[2].

9/ قانون 1871.

والذي يتضمن مصادرة أملاك خمسين من أعيان المنطقة بتهمة قيادة العصيان ، ثم قانون 1872 والذي تمت فيه مصادرة الملاك العامة[3].

لقد نجحت فرنسا بفضل هذه القوانين وغيرها في إرساء اللبنة الأولى لمشروعها الاستيطاني التوسعي إذ استطاعت أن تستولي على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة[4] كما استهدفت جميع القوانين العقارية الملكية الجماعية وذلك من خلال مبدأ تقسيم الأرض العامة وتكوين الملكية الفردية فقد كان فهم الاحتلال كبير للأرض[5]، وفي هذا الإطار استولت الإدارة على مساحة قدرها 577009 هكتار خلال الفترة الممتدة من 1871 الى غاية 1890 ، كما استولوا على مساحة 120097 هكتار بين سنوات 1891–1900 ، ثم مساحة 200000 هكتار من سنة 1901 الى 1920 ، ولا يمكن التعرف

بصورة دقيقة على تفاصيل المقتنيات التي تحصلت عليها أملاك الدولة والتي تبلغ إجمالا مساحة قدرها 897000 هكتار الى غاية 1895 [6].

بل أكثر من ذلك بأن أصبح الأهالي من الفلاحين يعملون في أراضي الكروم الأوروبية ويتقاضون عوائد على شكل أجور[7] أو يلتجئون الى الأراضي القاحلة في الجنوب أو على جنبات الجبال المتحجرة ، أما الراضي الرعوية والغابات فأصبحت محرّمة عليهم. ولقد وقع

---

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول ، المرجع السابق ، ص23.

[2]- عدّة بن داهة ، **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 183–1873 ، العقار في الجزائر** ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، دط ، ص148.

[3]– علي جنوف ، **منطقة جيجل قديما وحديثا**،منشورات الأنيس،د ط،د ب،2007 ، ص165.

[4] –الغالي غربي وآخرون ، المرجع السابق ، ص220.

[5]- عدّي الهواري ، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة تفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830–1960** ، ترجمة جوزيف عبد الله ، دار الحداثة ، لبنان ، ط1 ، 1983 ، ص7.

[6]– شارل روبير أجرون ، المرجع السابق ، ص254.

[7]- ايف لاكوست ، المرجع السابق ، ص410.

* تأسس في 10 أفريل 1881 وأعلن عنه في 28 جوان 1881 ويشمل مجموعة من العقوبات .

الأهالي تحت رحمة قانون الأهالي*، وبالاظافة لتأثير الضرائب عليه، كما أتى زمن الرأسمالية الزراعية على حساب الأهالي الذين صاروا فلاحين موسميين ، فعليه أنشأ الاستعمار البروليتاريا ولكن الفلاحين من الأهالي لم ينسوا أرض أجدادهم[1].

لقد تمكن الاستعمار الفرنسي بفضل إقامة المعسكرات من الحصول على أجود الأراضي الفلاحية للمزارعين من الأهالي[2]، ولقد نجم عن هذه السياسة الزراعية الإدارة الاستعمارية ضد الأهالي تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري ، مما تسبب في تفكيك الوحدة الاقتصادية العائلية والتضامن الاجتماعي[3]، ولقد صرّح أحد الفلاحين من الأهالي من من قبيلة أولاد رشاش :" لقد أنشأت فرنسا سياسة تفكيك للمجتمع الجزائري وضرب الزراعة بافتكاك الأرض"[4]. كما عملت المجاعة التي عصفت ببلاد 1866–1886 على تفجير الزراعة الجزائرية الأهالي،ونظرا لهذا الوضع وكذا لأساليب الزراعية المطبقة من طرف الأهالي فان تراجع المساحات المزروعة يؤدي حتما الى جني محاصيل هزلية[5]، ونتيجة لهذه لهذه السياسة المتّبعة عرف الإنتاج الزراعي للأهالي كسادا وتهديد بحدوث مجاعة محلية ، فعملت الإدارة الاستعمارية على إحداث مصلحة جديدة للاقتصاد الاجتماعي في مدرسة شؤون الأهالي في أفريل 1937 من أجل البحث عن أحسن السياسات الفلاحية[6]

،ولكن ضلّت سياسة المحتل تجاه الجانب الزراعي مؤسفة حيث أدت الى اقتصاد يتّصف بضآلة المردود وقلّة الإنتاج ، الذي أصبح مع مطلع القرن 19 م لا يتعدّى تلبية حاجيات السكان ، مع بعض المحاصيل التي يستهلك جزء منها والجزء الآخر يصدر للمدن والقليل يصدر للخارج[7].

لقد شهد القطاع الزراعي للأهالي جمود المنتوج الفلاحي ، حيث جمع أحد مديري الفلاحة مسيري البلديات المختلطة ليوضح لهم بأن المنتوج في فلاحة الأهالي متوقف عند حدود معيّنه أو هو في تراجع بينما لا تتوقف الأفواه المفتوحة عن الزيادة حيث كان تزايد الفلاحين

---

[1]– بوعلام نجادي ، الجلاّدون (1830–1962) ، المرجع السابق ، ص ص 63–64.

[2]- شارل أندري جوليان ، المرجع السابق ، ص679.

[3] –عميراوي حميدة ، المرجع السابق ، ص83.

[4]– بسام العسلي ، **المجاهدون الجزائريون** ، دار النفائس ، ط2 ، لبنان ، 1986 ، ص125.

[5]–اشهنو عبد اللطيف،المصدر السابق،ص 74.

[6]- شارل روبير أجرون ،**تاريخ الجزائر المعاصرة** ، المرجع السابق ، ص811.

[7]– نصر الدين سعيد وري ، الشيخ المهدي بوعدلي ، المرجع السابق ، ص56.

بنسبة 50 في المئة من 1906 الى 1936 حيث يعدّ تزايدا بطيئا ، وكتب مسئول آخر في سنة 1937 الى الحاكم العام " سقط محصول الحبوب للفرد الواحد في عشرين سنة من 500 كلغ الى 200 كلغ سنويا ، بمعنى أنه اذا ما طرحت من هذه الكمية البذور وطعام الأنعام فلن يبقى سوى حوالي 120 كلغ للاستهلاك[1] ،ولقد كان القمح في مقدمة هذه الحبوب التي عرفت تراجعا وتدهورا كبيرا نتيجة تناقص كمية إنتاجه من طرف الأهالي من الفلاحين ، فلقد كانت نسبته في سنة 1880 حوالي 80 في المئة و 72 في المئة سنة 1900 و 44 في المئة عام 1938"[2].نظرا لتراجع الأراضي المزروعة قمحا بحوالي 45.000 هكتار في بونة وبجاية وسكيكدة ومعسكر وملیانة ومستغانم،وهذا التناقص راجع الى أن الأهالي كانوا يزرعون في الاراضي الرديئة [3].

ولقد انخفض محصول القمح الى 16 مليون قنطار بين 1921– 1930 بسبب اقصاء الأهالي من الأراضي الخصبة نحور الداخل ، كما انخفض انتاج الزيت الى 165 ألف هكتوليتر بين 1930 و1939 بعدما كان 350ألف هكتوليتر بين 1910 و 1920 بسبب استحواذ المعمرين على 145 ألف شجرة من 7125000 شجرة كانت ملكا للأهالي سنة 1935 [4].

كما فقد الجزائريون نصف ماشيتهم أي حوالي 13 مليون رأس عام 1900 [5] ، وفي سنة 1914 لم يكن عدد الأغنام التي يمتلكها الأهالي سوى 13724000 رأس [6] ، أما تعداد الأبقار فقد انخفض من 1071000 رأس سنة 1887 الى 792000 رأس سنة 1937 ، وقد رافق هذا التناقص في الثروة الحيوانية زيادة في عدد السكان والتي كانت تمثل غذاءا حيويا للسكان وبتناقصها[7] الأهالي الكثير ، فبالنسبة لهم كانت الماشية رأسمال المربين من الأهالي الأهالي ، حتى أنها لم تتجاوز سنة 1910 قرابة 9 ملايين رأس[8] ، ومما ساهم في تدهور

---

[1]- شارل روبير أجرون ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ، المرجع السابق ، ص824.

[2]– أحمد مهساس ، المرجع السابق ، ص169.

[3]– –شارل اندري جوليان،المرجع السابق،ص348.

[4] عبد الحميد زوزو ، الهجرة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص42.

[5] بوضرساية عزة وآخرون ، المرجع السابق ، ص190.

[6] شارل روبير أجرون ، المرجع السابق ، ص351.

[7] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص43.

[8] أحمد مهساس ، المرجع السابق ، ص173.

تربية الماشية بالنسبة للأهالي وتناقص أعدادها هو محاصرة المراعي من قبل الادارة الاستعمارية ومنعهم من الرعي في الغابات.

المبحث الثاني: انعكاساتها على المجتمع الجزائري.

لقد استعملت الإدارة الاستعمارية كل الوسائل ، فمهما كانت درجة الكفاية والمصادر فان تقليص المساحات الزراعية التي حدثت في الوقت الذي كان لزاما عليها هي إفقار المجتمع الجزائري[1]، وذلك من خلال إصدار عدة قوانين تجاه الشعب الجزائري ، فلقد كان لهذا التأثير الكبير في القضاء على النظام التعاوني بين أفراد المجتمع ، فلقد عملت الإدارة الاستعمارية على تفتيت هذا النظام الاجتماعي ، وتمزيق القبائل وتحويل القبيلة الى مجموعة من الأسر المتخاصمين وبهذا التفتيت تحقق لأفراد الأسرة حرية بيع الأرض بعد تقليصها[2].

كما عملت الإدارة الاستعمارية على التغلغل في المجتمع الجزائري بدمج عنصر سرطاني ، بحيث عملت على ضرورة أن يكون في كل مكان توجد فيه أرض خصبة ، ومياه وفيرة يجب وضع المعمرين بغض النظر عمن يملك الأرض هذا هو شعارها وإستراتيجيتها في نهب أراضي الجزائريين ومن أجل هذا حرّفت القوانين لصالح المعمرين وبالفعل كان حصول الأوروبيين على الأراضي يتم بطريقة مذهلة[3]، ونظرا لهذه

الظروف التي يعيشها المجتمع الجزائري الذي بعد أن كان مالكا للأرض أصبح خادما لها بسعر زهيد لدى المعمرين [4] بعد أن نجحت الإدارة الفرنسية في تحطيم هيكل الملكية الجماعية للمجتمع الجزائري[5].

وعلى أكتاف الفلاحين المعمرين أقيمت كل هذه الثروات الضخمة التي يمتلكها كبار المعمرين لذلك أصبحت الحالة الاقتصادية للمجتمع الجزائري أقوى من احتمال الكثير من

---

[1] شارل روبير أجرون ، المرجع السابق ، ص332.

[2] بسام العسلي ، المرجع السابق ، ص124.

[3] بوعلام نجادي ، المرجع السابق ، ص77.

[4] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص14.

[5] محمد بلقا سم حسن بهلول ، الغزو الرأسمالي الزراعي ، المرجع السابق ، ص25.

أبنائها [1] ، فلقد مارست الإدارة الاستعمارية عامل الطرد فقد كان هدف فرنسا هو استغلال الأرض وتعميرها بالأوروبيين على حساب المجتمع الجزائري[2].

وتعتبر سنة 1936 هي التي بدأ فيها العامل الديمغرافي يدفع الجزائريين الى الهجرة ، لأن الإنتاج الزراعي المحلي أصبح عاجزا عن إطعام كل السكان[3]، من خلال ما أبدته الإدارة الاستعمارية من عدم الاكتراث بالزراعات القوتية المنتجة للمواد الغذائية ، حيث خصصت قروض ضخمة لتجارب الزراعات الصناعية النقدية[4]، مثل التبغ والكروم التي عرفت رواجا كبيرا، أما صناعيا فلقد عملت على استغلال المواد الأولية وكانت منتجات القطاع الزراعي الجزائري موجهة للتصدير نحو فرنسا[5].

كما تركت الضرائب–التي فرضت على الأراضي والأشخاص والمراعي– الأثر الكبير ،بحيث أثقل المستعمر كاهل المجتمع الجزائري بالضرائب التي فرضها بالإضافة الى الضرائب العربية ، أدت هذه الوضعية التي خلقها المستعمر تدهور في مستوى المعيشي لدى الجزائريين ،فلقد انتشر الفقر المدقع والمجاعة،فلقد أصبح الكثير من الجزائريين بؤساء .

---

[1] يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص ص 238–239.

[2] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص35.

[3] المرجع نفسه ، ص ص 42 ،43.

[4]– يحي بوعزيز ، التسلط الاستعماري ، المرجع السابق ، ص55.

[5]- رابح لونيسي ،وآخرون ، المرجع السابق ، ص452.

الخاتمـــــة

خاتمة /

إن جوهر الاستعمار تقدم قائم على الاستفادة وقد ولد من ظروف اقتصادية تحت ضروريات اقتصادية من خلال البحث عن أولوية المنتوجات الزراعية ،والأسواق لبيع البضائع،و اتخذ وجوده في الاستغلال الاقتصادي للأرض ،وما تحت الأرض والشعب الجزائري .فالاستعمار الفرنسي يسهر بعناية عظيمة علي مصالحه الاقتصادية ،ويقاوم كل تطور يطمح إليه الأهالي في الميدان الاقتصادي و سيتوضح ذلك من خلال الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

- ✓ إن للقوانين الجائرة التي فرضتها فرنسا على الشعب الجزائري كان لها الأثر الكبير في القضاء على النظام التعاوني بين أفراد المجتمع، الذي كان كتلة قويه متماسكة.
- ✓ إن فرنسا ترمي الى إنشاء اقتصاد تكميلي لاقتصادها بحيث إن الإدارة الاستعمارية مكلفة بالسهر على إتقان تطبيق مبادئ هذا الاقتصاد التكميلي ،تفضل الطائفة الاستعمارية وتقصي المستعمَرين عن إدارة بلادهم .
- ✓ عمدت الإدارة الفرنسية من خلال سياستها الزراعية إلى إهمال الزراعة المعاشية، وخلقت إنتاج زراعي وفق منظورها بحيث أحلت محل الزراعة المهملة، الزراعة النقدية التجارية ،التي بطبيعة الحال تخدم مصالحها .
- ✓ ربط عجلة الاقتصاد الجزائري بعجلة الاقتصاد الفرنسي من خلال توجيه الإنتاج الزراعي نحو التصدير (فرنسا وباقي الدول الأوروبية) بحيث أصبحت سوقا أمام المنتجات الفرنسية ،و مورداً للمواد الأولية.
- ✓ استعمال القوة الوحشية وتطبيق قوانين وضعها المستعمر بنفسه لاغتصاب أخصب الأراضي ،وتحويل أهلها نحو الناطق القاحلة الجرداء.
- ✓ إن السياسة الفرنسية ما هي إلا خداع ،وان تقدم الحركة الزراعية واعتبارها كآلة لتحرير الإنتاج الوطني خطأ فاحش.
- ✓ جعلت فرنسا من خلال السياسة الزراعية التي انتهجتها على المنتوجات الزراعية الجزائرية تفتح لها أفق ،كما ساهم الإنتاج الجزائري في إبعاد عن فرنسا ظل الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم.
- ✓ غرست السياسة الزراعية التي سار عليها الاستعمار في الجزائر هيكل زراعي غريب في جسم الاقتصاد الوطني ،أدي هذا الى بروز ثنائية اقتصادية أولها:القطاع التقليدي

في أيدي السكان الأصليين يقوم علي المجهود العضلي أكثر من الجهد الآلي يستعمل وسائل بسيطة تقليدية الصنع ،كما يعرف هذا القطاع منافسة شديدة إضافة الى عدم الدعم لأن المستعمر يرى في تطوره خطرا على وجوده نتج عن هذا الإهمال تأثير على منتجاته ، إضافة الى التأثير الواضح للمناخ ونوع التربة ونمط العيش من منطقة الى أخري خلق اقتصاد مغلق يتصف بضئالة المردود ، كل هذا انعكس سلبا على مستوي معيشة السكان حيث انتشر الفقر والمجاعة بحيث اضطر الفلاح الى الهجرة نحو الخارج من اجل تحسين فدخوله ووضعه المادي.أما ثانيهما: قطاع المعمرين وهو قطاع يعتمد على الوسائل والتقنيات والتجهيزات الحديثة، إضافة الى المساعدات المالية والجمركية كما وجد المساعدة والتوجيه من طرف المؤسسات المالية المختلفة. أصبح له وزن اقتصادي كبير من خلال اعتماده على المنتجات النقدية لما تدر من أرباح علي أصحابها.

- ✓ رغبة الرأسماليين الزراعيين في فرنسا في السيطرة على القطاع الإنتاجي للجزائريين ،وكذا الرأسمالية التجارية التي عملت على السيطرة على الاقتصاد الجزائري من خلال تشيع الصادرات و الحد من الواردات، كما إن المبادلات أصبحت تتم بشكل عيني أكثر مما تتم بشكل نقدي زاد هذا من الانكماش الاقتصادي.
- ✓ عدم تشجيع الإدارة الاستعمارية إنتاج الأهالي نتج عنه عدم توسع في الإنتاج ، وكان هدفهم فقط إشباع الحاجات الاستهلاكية الضرورية.

ملاحـــــق

ملحق رقم 1 :

أعمدة بيانية توضح تطور إنتاج الحبوب[1]

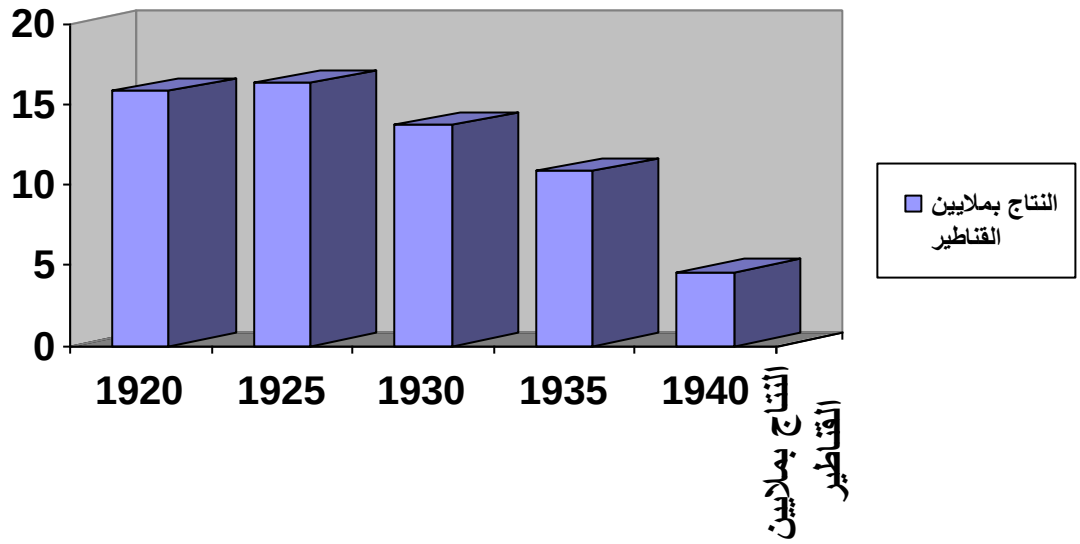

ملحق رقم 2 :

أعمدة بيانية يوضح إنتاج الحوامض في الجزائر من 1922 إلى 1939[1]

[1] –حليمي عبد القادر علي، المرجع السابق،ص 180.

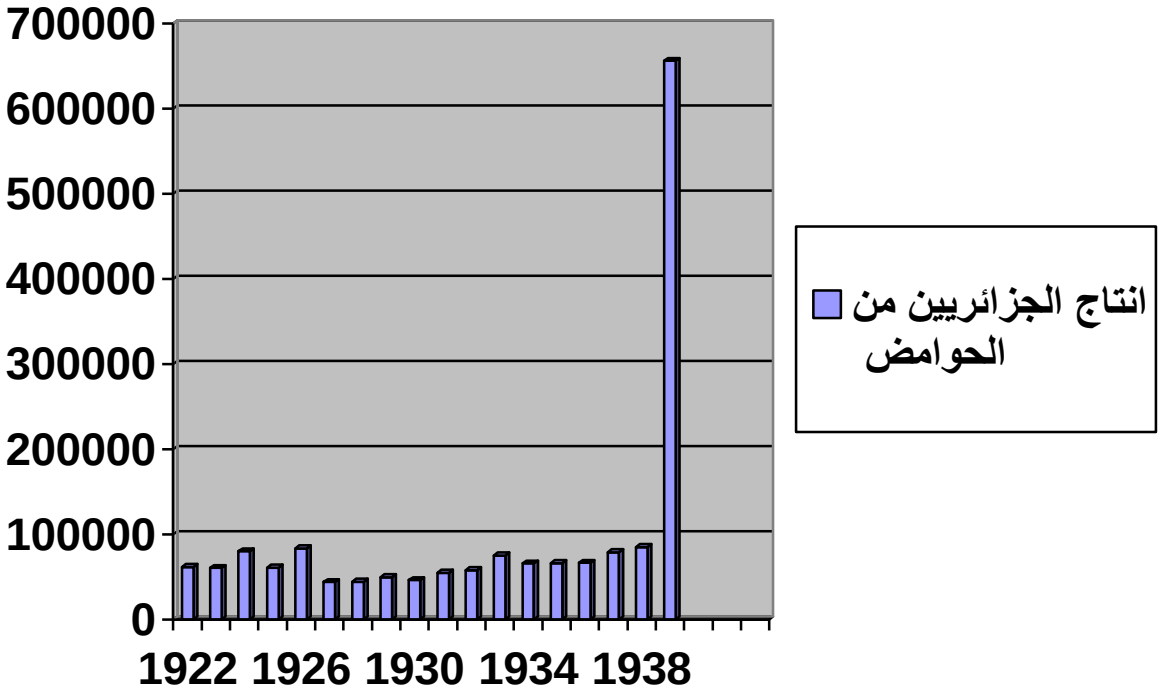

وحدة الوزن :القنطار

ملحق رقم 3 :

[1] –الغالي غربي وآخرون،المرجع السابق ،ص 222.

أعمدة بيانية توضح إنتاج البطاطا[1]

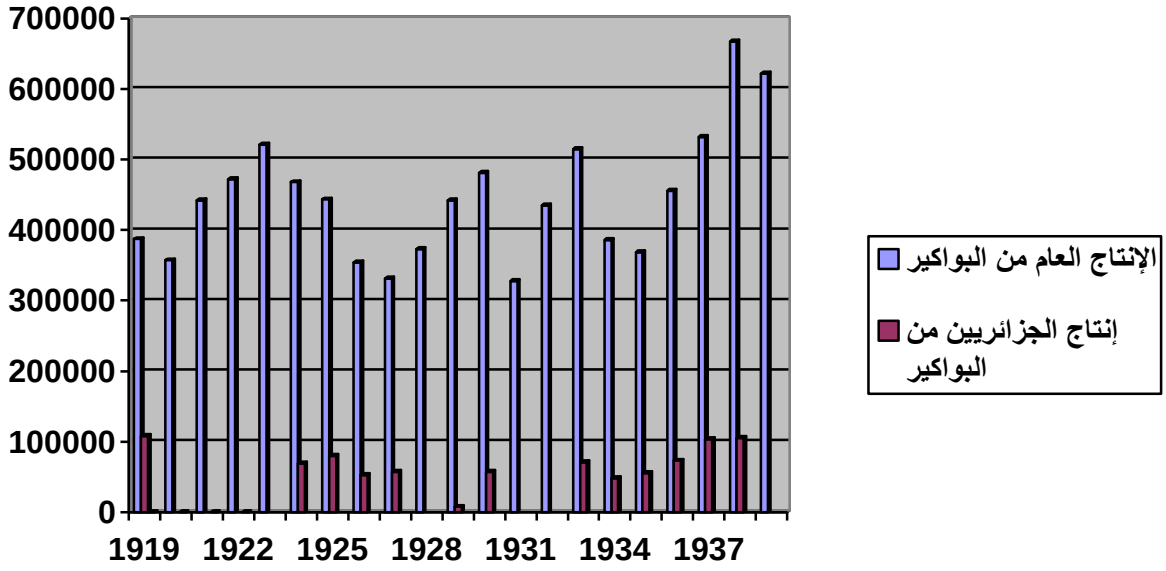

الوحدة قنطار

ملحق رقم 4 :

[1] –عبد الرحمان رزاقي ،المرجع السابق،ص 86.

أعمدة بيانية توضح المساحة و تطور إنتاج الخمور منذ 1919 إلى غاية 1938[1]

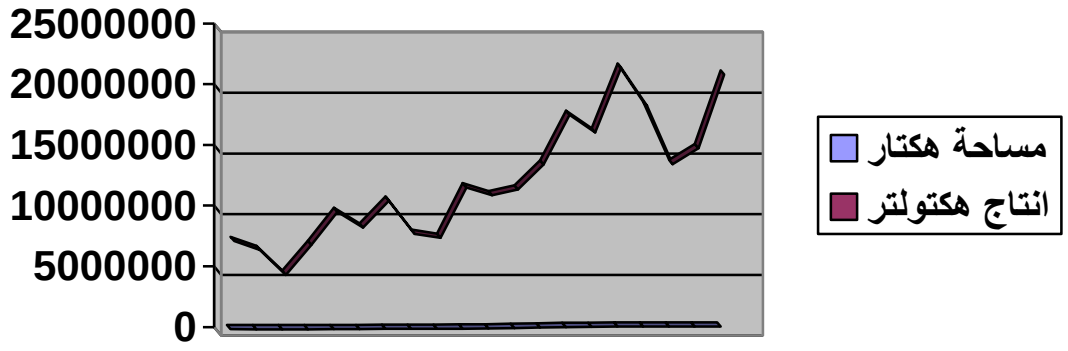

ملحق رقم 5 :

جدول تطور مساحات وإنتاج الكروم في الجزائر(1925– 1939)[2]

[1]– عبد الرحمان رزاقي،المرجع السابق ،ص 71.

[2] عبد الرحمان أرزقي ، المرجع السابق ، ص71.

السنوات	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالهكتولتر
1925	201464	8899513
1926	206087	11113736
1927	215652	8379142
1928	221130	8041276
1929	226499	12202296
1930	271373	11547441
1931	311985	12023632
1932	353337	14085912
1933	373095	18180282
1934	387551	16730956
1935	399512	22042768
1936	390403	18910046
1937	394512	14127428
1938	398628	15423953
1939	411134	21489794

ملحق رقم 6 :

جدول تطور إنتاج الحبوب في الجزائر (1925- 1939)[1]

[1] عبد الرحمان أرزقي ، المرجع السابق ، ص99.

السنوات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال
1925	6589407	1247386	5007773	1261729
1926	5162223	1696170	7523413	1539562
1927	6012254	2049144	8647280	2103561
1928	6196744	2175862	8805852	2141130
1929	6888800	2606293	8314027	2403866
1930	6223150	1906564	5893409	1191981
1931	5074179	2276710	6727952	1263821
1932	5680794	2659783	7836107	1408357
1933	6048691	4124194	9743999	1725626
1934	7732396	2471514	7189152	1057788
1935	6654674	3027362	6418442	1754926
1936	5075914	2911737	5980691	1388361
1937	6126241	3272732	5871339	1581019
1938	6276885	4164000	10609000	2099000
1939	7959000	2251000	2989000	922000

الوحدة (قنطار)

مصادر ومراجع البحث

قائمة المصادر والمراجع:

أولا :الكتب.

1 / المصادر:

أ) العربية.

1- ادو بوهن، **تاريخ إفريقيا العام،إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1880-1935)**، (د ط)،المطبعة الكاثوليكية،م 7،لبنان،1990

2- المدني أحمد توفيق، **جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية** ،مطبعة الشريف،ط1،تونس،1948

3- حليمي عبد القادر علي، **جغرافية الجزائر (الطبيعية و الاقتصادية)**،مطبعة الإنشاد،ط2،دمشق، 1968 .

4 عبد اللطيف اشهنو ، **تكون التخلف في الجزائر**،(د ط)،شركة الوطنية لنشر والتوزيع،الجزائر،1979.

ت) الفرنسية.

1- julien Charle-André , **Histoire de l'Algérie contemporaine (1827- 1871)** , casba édition , Alger , 2005.

ثانيا / المراجع:

1- الزبيري محمد العربي ،**مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث** ،المؤسسة الجزائرية للطباعة ،ط2، الجزائر.

2- الجيلالي عبد الرحمن بن محمد،**تاريخ الجزائر العام**،ج 5، دار الأمة، (د ط)،،الجزائر،2009. .1985

3-الديناصوري جمال الدين وآخرون،**جغرافية العام(دراسة إقليمية)إقليم افريقية واستراليا**،ج2، مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،1971.

4-العسلي بسام ،**المجاهدون الجزائريون** ،دار النفائس ،ط 2 ،لبنان ،.1986

5-الكسي دوطوكفيل،**نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**،تعريب:إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2008.

6- إيف لاكوست وآخرون،**الجزائر بين الماضي والحاضر** "**إطار** نشأت **الجزائر المعاصرة ومراحلها**"، تمهيد جان دريش، تعريب رابح إسطنبولي وآخرون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر ..1984

7- اوليرفر لوكورغرانميزون،**الاستعمار الايادة (تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية)** ، تعريب: نورة بوزيدة،(د ط)،دار الرائد للكتاب ،الجزائر .2007

8-بعلبكي أحمد،**المسألة الزراعية أو الوعد الرافد في الريف الجزائري** منشورات عويدات ،بيروت ،ط1 ،1985.

9-بهلول محمد القاسم حسن، **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادىء إعادة وتنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال**،المؤسسة الوطنية للطباعة،الجزائر ،1984.

10-ـ،**القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر(تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية)**، المؤسسة الوطنية للكتاب،(د ط)،الجزائر، 1985.

11-بوضرساية عزة وآخرون، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث العلمي في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 ،الجزائر،2007.

12-بوعزيز يحي،**السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1995

13-ـ ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، دط ، الجزائر ، 2007 .

14-حميدة عميراوي،**من الملتقيات الوطنية الجزائرية** ،(د ط)،دار البحث، الجزائر،2007.

15-ـ،**أثار السياسة الاستعمارية والاستيطاني ة في المجتمع الجزائري (1830-1954)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث ،(ب ط) الجزائر،2007

16-ـ،**السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة(1838-1858)**،(د ط)دار الهدى،الجزائر،2004.

17-حسنين محمد،**الاستعمار الفرنسي**،المؤسسة الوطنية للكتاب ،ط4 ،الجزائر،.1986

18-جنوف علي،**منطقة جيجل قديما وحديثا**، (دط) ، منشورات الاثنين ، (دب)،2007.

19-جون فرانسوا تراون،**المغرب العربي "الإنسان والمجال"**، تعر:على التومي والآخرون،دار الغرب الإسلامي،ط1،بشان،1997.

20-ركيبي جمال الدين، **جغرافيا الطبيعية**،دار الهدى،(د ط)،الجزائر،(دس).
21-رزاقي عبد الرحمن، **تجارة الجزائر الخارجية(صادرات الجزائر مابين الحربين العالميتين)**،مركب الطباعة،الجزائر،دس.
22-زوزو عبد الحميد،**الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939**،المؤسسة الوطنية للكتاب ،ط2،الجزائر، 1985 .
23-سماتي محفوظ، **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها** ، تعريب محمد الصغير نباتي عبد العزيز أبو شعيب)، (دط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2007.
24 سعد الله أبو القاسم ، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال** ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،ط3، الجزائر 1992
25-سعيدوني نصر الدين والشيخ بوعدلي المهدي،**الجزائر في التاريخ**،ج4 المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1984.
26-شارل عيسوي،**التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا** ، ط1 ، ترجمة: سعد رحمي،دار الحداثة،لبنان، 1985
27-شارل روبير وآخرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919**، دار الرائد للكتاب،الجزائر ، م1 ، 2007.
28شارل روبير وآخرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا،1871-1919**، دار الرائد للكتاب،الجزائر ، م1 ، 2007.
29شارل اندري جوليان ،**تاريخ الجزائر المعاصرة (الغزو وبداية الاستعمار 1827-1871** ،دار الأمة، ط1، الجزائر،2008 .
30-ــ ،**تاريخ الجزائر المعاصر من الانتفاضة 1871 الى اندلاع الثورة التحريرية 1954**،م2،دار الأمة الجزائر ،ط1، 2008 .
31-ملاخسو الطاهر، **نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر، 1830-1962** "**العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 -1962**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر،2007.
32-مهساس أحمد،**الحقائق الاستعمارية والمقاومة**،(دط)،دار المعرفة، (دب)،(دس).
33-محمود باشا علي، **الاستيلا ء على ايالة الجزائر(ذريعة المروحة)**، ت/عبد العزيز عثمان،دار الامل،د ط ،الجزائر،2005

34-عدي الهواري ،**الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830-1960)**،تعريب:جوزيف عبد الله،دار الحداثة،لبنان،ط 1 ،1983 ..

35-عباد صالح ،**المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر(1870-1900)**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر'الجزائر ،1984.

36-ـــ، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين(1830-1930)**،(د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،(د س).

37-ـــ، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830 ، دار هومة ، ط2 ، الجزائر ، 2007.

38-عمار هلال ،**أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830- 1962)** ، ديوان المطبوعات الجامعية،(دط)،الجزائر،1995 .

39-عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ الى** 1962،ج2،دار المعرفة الجزائر،2009.

40-غربي الغالي وآخرون،**العدوان الفرنسي على الجزائر "خلفيات وأبعاد"**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ،ثورة نوفمبر 1954، دار هومه الجزائر 2007..

41-صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871)** ،منشورات جامعة باجي مختار، عنابة ،2006.

42-ـ ،**تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلا ل المراحل الكبرى** ،(د ط)،دار العلوم،الجزائر ،2005.

43-فندلين شلوصر، **قسنطينة أيام احمد باي**،الشركة الوطنية لنشر والتوزيع،الجزائر، بدون سنة.

44-قنان جمال، **قضايا في دراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاستثمار ،الجزائر ،1994.

45-هانبريش فون مالنسان ، **ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا** ، ترجمة العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1979.

46- وطبان عبد العزيز، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830**-1985، ديوان المطبوعات الجامعية ،(دط)،الجزائر،1992.

ثالثا: المجلات والمنشورات .

أ/العربية:

1- إبراهيم عبد الله علي، "المتغيرات السياسية في إفريقيا تحت السيطرة الاستعمارية"،**مجلة البحوث التاريخية**،العدد الثاني،ط 1،ليبيا،2002.

2- خطب الرئيس بومدين2 جويلية1970،الفاتح من ماي 1972،ج 4،نشر وزارة الإعلام والثقافة،جريدة الشعب،الجزائر،1972.

3- قاسم عباس، "الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية"،**مجلة المستقبل** العربي مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 174، 1993.

4- محل العين جبالي، "طبيعة أراضي الملك في الجزائر ما قبل الاستعمار"،**مجلة التاريخ** المركز الوطني للدراسات التاريخية ،الجزائر،1986.

ب/الفرنسية:

1- Khaddach Mehfoud, **L'Algérie des Algériens histoire d'Algérie (1830-1954)** , édition Rocher noir , p144.

2- Henni- Ahmed **, la colonisation agraire et le sous développement en Algérie** , société national, édition et diffusion , imprimerie Ahmed zabana , Alger, 1982 , pp7-8

3-**Y** .Turin " la cris des compagnes algériennes en 1868,d'après l'enquête agricole de la **même** année ", **revue D'histoire Et De Civilisation Du Maghreb**, N° 13 ,société historique algérienne ,Alger ,1976**.**

فهرس البحث

فهرس البحث /

شكر وامتنان.

الإهداء.

مقدمة..... 05.

المدخل : واقع الزراعة قبل الاحتلال الفرنسي..... 09 .
الفصل الأول : الإمكانيات الزراعية في الجزائر..... 16 .
المبحث الأول : الإمكانيات الطبيعية..... 17.
أولا : إمكانات المساحات السهلية..... 18.
ثانيا : المساحة الزراعية والتربة..... 20.
ثالثا : المناخ..... 21.
رابعا : المياه..... 22.
المبحث الثاني : الإمكانيات البشرية..... 23.
أولا : اليد العاملة الجزائرية..... 23.
ثانيا : المواصلات..... 25.
ثالثا : السدود والحواجز المائية..... 28.
الفصل الثاني : النظام الزراعي وطرق الاستغلال..... 32.
المبحث الأول : طرق استغلال الأرض..... 32.
المبحث الثاني : النظام الزراعي..... 35.
أولا : قطاع الزراعة التقليدي..... 38.
ثانيا : القطاع الحديث ..... 40.
المبحث الثالث : الوسائل المستخدمة في الزراعة..... 44.
الفصل الثالث : الإنتاج الزراعي وتوزيعه : ..... 47.
المبحث الأول : المنتجات الزراعية..... 48.
المبحث الثاني : المحاصيل الصناعية..... 53.
المبحث الثالث : المنتجات الغابية..... 59.
المبحث الرابع : الإنتاج الحيواني ..... 60.
الفصل الرابع : تأثير السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر..... 67.
المبحث الأول : تأثيرها على زراعة الأهالي..... 68.
المبحث الثاني : انعكاساتها على المجتمع الجزائري..... 74.
الخاتمــة :..... 77.
ملاحق البحث :..... 79.

مصادر ومراجع البحث :..... 86.
فهرس البحث : ..... 92.